التقرير السنوي 2023

UBF

اتحاد مصارف الإمارات

UAE BANKS FEDERATION

المحتويات

كلمة رئيس مجلس الإدارة	5-4
نبذة عن اتحاد مصارف الإمارات / نظرة عامة	7-6
مبادئ اتحاد مصارف الإمارات / الرؤية / الرسالة / القيم	9-8
الحوكمة	11-10
مجلس الإدارة / اجتماعات مجلس الإدارة	14-12
المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين	19-16
المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين	23-20
اللجان الفنية/ اجتماعات اللجان الفنية	27-24
اقتصاد الإمارات	29-28
القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة	31-30
الإدارة والتنظيم	32
أبرز مبادرات الاتحاد	35-33
المؤتمرات والأنشطة	41-36
اجتماعات إستراتيجية	45-42
سويفت	47-46
إصدارات خاصة	54-48
أعضاء اتحاد مصارف الإمارات	55

اتحاد مصارف الامارات

جمال صالح (المدير العام)

صندوق بريد 44307 | أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 4467706 2 971+
فاكس: 4463718 2 971+
www.uaebf.ae | info@uaebf.ae
uae-banks-federation
UAEBanksFederation
UAE Banks Federation
@uaebf

كلمة رئيس مجلس الإدارة

نجح القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2023 بتحقيق نمو قوي ونقلات نوعية وإنجازات استثنائية. حيث نجحت المبادرات المبتكرة والمتنوعة، بالإضافة إلى البيئة الاستثمارية والاقتصادية المستقرة في دولة الإمارات، في مواصلة النمو والازدهار على الرغم من حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي.

وتمكن اتحاد مصارف الإمارات من تحقيق العديد من الإنجازات حيث واصل دوره في تسهيل سبل التعاون والتنسيق والتفاعل مع مختلف الأطراف المعنية من أجل تطوير القطاع المصرفي في الدولة، وذلك وفق رؤية القيادة الرشيدة وتوجيهات سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان (نائب رئيس الدولة، نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس ديوان الرئاسة، رئيس مجلس إدارة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي) والتعاون التام مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وبالدعم المتواصل من كافة أعضاء الاتحاد وشركائه في الدولة.

وتعدّ الإنجازات التي حققها اتحاد مصارف الإمارات، خلال مسيرته التي فاقت ما يزيد على أربعة عقود منذ عام 1982، أساساً متيناً لتسليط الضوء على قدرتنا على التعامل مع التحديات والمستجدات التي يشهدها القطاع المصرفي والمالي محلياً وإقليمياً وعالمياً، ولتعزيز الشفافية والحوكمة والامتثال وتطبيق أرفع المعايير التي ترسّخ مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة ضمن أبرز المراكز المالية في العالم التي تتسم بمستوياتٍ مرتفعة من الشفافية والانضباط، مما يؤكّد على أهمية الجهود التي يبذلها الاتحاد في سعيه الدائم لدعم تطبيق كافة أعضائه لأفضل الممارسات المصرفية وتوفير القنوات الرقمية والبنى التحتية التكنولوجية وابتكار الحلول الرقمية المتطورة ومكافحة الاحتيال، يداً بيد مع العديد من الشركاء الإستراتيجيين للاتحاد كالمصرف المركزي وشرطة أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان ومجلس الأمن السيبراني وهيئة تنظيم الاتصالات وهيئة الأوراق المالية والسلع ووزارات المالية والعدل والاقتصاد ومحاكم دبي ومعهد دبي القضائي وسوقيّ دبي وأبوظبي الماليين العالميين وغيرهم الكثير من الشركاء الداعمين للاتحاد، وكل ذلك من أجل توفير تجربة مصرفية آمنةٍ وسلسة.

إذ واصل اتحاد المصارف خلال العام المنصرم التعاون الوثيق مع الشركاء الاستراتيجيين لضمان مواكبة الأنظمة والسياسات وأفضل الممارسات لتطوير القطاع بما يتماشى مع النظم الدولية المتبعة عالمياً والمتوافقة مع استراتيجيات دولة الإمارات ورؤية قيادتها الرشيدة. كذلك واصل الاتحاد جهوده لدعم تسريع رحلة التحول الرقمي والحلول المبتكرة التي توظف الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين وتحليل البيانات، لتوفير خدمات مصممة خصيصاً لتلبية متطلبات وتوقعات كافة العملاء، مع الحرص على تعزيز البنية التحتية الرقمية للأمن السيبراني بهدف توفير تجربة مصرفية آمنة وسلسة لكافة المتعاملين.

ولقد أظهر أداء القطاع المصرفي والمالي خلال العام 2023 مرونته وقدرته على مواجهة التحديات، حيث شهدنا ارتفاعاً ملحوظاً وبمستوياتٍ قياسية على صعيد نمو الأصول والائتمان والودائع والاستثمارات، مع وجود مستويات جيدة من المخصصات لمواجهة أية مستجد طارئ، مع التمتع بنظرة مستقبلة مستقرة ومستويات مرتفعة من السيولة ورؤوس الأموال القوية مدعوماً بقوة ومتانة الاقتصاد الوطني الإماراتي، مما يعكس نجاح استراتيجيات وسياسات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في وضع الأطر اللازمة لتحقيق النمو المستدام في الدولة. إذ تشكل هذه النجاحات حافزاً لنا في اتّحاد مصارف الإمارات على مواصلة الإنجازات والقيام بدورنا في تطوير القطاع ليسهم في التنمية الاقتصادية المستدامة، الأمر الذي يشكل ركيزةً أساسية لتحقيق أهداف الأعضاء في اتّحاد مصارف الإمارات من أجل تقديمهم لخدمات مصرفية آمنة وسلسة لمختلف العملاء في الدولة وتعزيز مكانة دولة الإمارات كمركزٍ ماليّ ومصرفيّ رائد.

ومن الجدير بالذكر أن القطاع المصرفي في دولة الإمارات قد احتل المكانة الأولى عالمياً في مؤشر رضا العملاء وفقاً لاستبيان مؤشر الثقة السنوي لعام 2023، والذي يُجريه الاتحاد بالتعاون مع مؤسسة عالمية متخصصة في الدراسات والبيانات وأبحاث السوق في مجال الخدمات المالية والمصرفية، حيث ارتفع مؤشر رضا العملاء إلى 90% في عام 2023، مقارنةً بـ 84% في عام 2022، مما يعكس تطور القطاع المصرفي الإماراتي المستمر، وتقدمه على مراكز مالية ومصرفية عالمية ورائدة.

ونجحت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2023 في جمع العالم وتوحيد الجهود والوصول إلى توافق دولي ووضعَ العالم على مسار العمل المناخي الصحيح بعد التوصل إلى "اتفاق الإمارات" التاريخي، الذي حظي بتوافق 198 طرفاً من جميع أنحاء العالم وأرسى معاييراً جديدة للعمل المناخي العالمي من خلال تنظيم دولة الإمارات لمؤتمر الأمم المتحدة المعنى بتغير المناخ (كوب 28) والذي مثل شهادة على مكانة الدولة الرائدة في التصدي للتحديات البيئية العالمية.

وتماشياً مع هذا الحدث العالمي الكبير، أعلن اتحاد مصارف الإمارات من طرفه عن مبادرته بتوفير الدعم للتمويل المستدام بقيمة تبلغ 1 تريليون درهم بحلول عام 2030، وذلك من أجل تعميق وتسريع التحول إلى الممارسات المستدامة في القطاع المصرفي والمالي والمساهمة في تعزيز طموحات التمويل المستدام لدولة الإمارات.

وتجاوز إجمالي أصول القطاع المصرفي في الدولة حاجز ألـ 4 تريليونات درهم للمرة الأولى في تاريخه وفق إحصائيات المصرف المركزي، والذي مكّن دولة الإمارات من ترسيخ مكانتها ضمن أبرز المراكز المالية في العالم، حيث أسهمت الجهود المبذولة في الدولة في استقطاب أبرز مؤسسات إدارة الأصول وتطوير المؤسسات المحلية المتخصصة في هذا المجال، وذلك في ظل الأسواق المالية المتطورة والأطر التشريعية والتنظيمية المواكبة لأحدث الاتجاهات في الأسواق العالمية، الأمر الذي رسخ موقع دولة الإمارات كوجهةٍ لإدارة الأصول والثروات في المنطقة. ويأتي توقيع الاتحاد لمذكرة التفاهم مع السادة هيئة الأوراق المالية والسلع مثالاً للتعاون المستمر فيما بين الطرفين وذلك للعمل معاً لتحسين بيئة الاستثمار وإدارة الأصول والثروات، وهو ما يتماشى مع رؤية مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومع توجهات كافة الجهات المعنية بالقطاع المالي والاقتصادي في الدولة، بحيث تسهم وستسهم هذه الصناعة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية في الدولة. ونحن ننتهز هذه الفرصة لنتوجه بالشكر لكافة أعضاء اتحاد مصارف الإمارات وللجانه الاستشارية والفنية التي تقوم بدور حيوي في تبادل المعرفة والخبرات المصرفية لتعزيز التعاون وتطوير سياسات ومبادرات مصرفية فريدة لمواكبة المستجدات في القطاع.

وفي الختام لا يسعني إلا وبالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن جميع أعضاء مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات أن أعبر عن عميق امتناننا لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على دعمه الدائم وتوجيهه المستمر لجميع مبادراتنا. ونحن كلنا ثقة بأننا سنستمر بالعمل معاً لمواصلة هذا التعاون عن كثب مع المصرف المركزي ومع جميع شركائنا الاستراتيجيين الكِرام ومع كافة أعضاء اتحاد مصارف الإمارات للمساهمة في نقل دولتنا الحبيبة بعونه تعالى إلى مصافّ أوائل الدول عالمياً على كافة الأصعدة وفي كافة المعايير، وفي توجيه دفّة قطاعنا المصرفي والماليّ ليكون أداؤه التنافسي هو الأعلى من حيث القوةِ والحمايةِ والكفاءةِ والملاءة المالية والمرونة، مُجدداً الشكر أيضاً للسادة وزارة تنمية المجتمع ودائرة تنمية المجتمع (أبوظبي).

عبد العزيز عبد الله الغرير

رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات

نبذة عن اتحاد مصارف الإمارات

تأسس اتحاد مصارف الإمارات في عام 1982 وهو جمعية ذات نفع عام تم إشهارها بقرار وزاري من قبل وزارة تنمية المجتمع بهدف تمثيل المصارف والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ورعاية مصالح تلك المصارف والمؤسسات وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بينها، للارتقاء بالقطاع المصرفي بما يحقق مصلحة القطاع والاقتصاد الوطني بأكمله.

يتولّى إدارة الاتحاد مجلس إدارة مؤلّف من تسعة أعضاء يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات. ويتولّى مجلس الإدارة تخطيط أنشطة الاتحاد الاستراتيجية والإشراف عليها واتخاذ القرارات ذات الصلة. ويرأس المجلس معالي عبدالعزيز عبدالله الغرير، رئيس مجلس إدارة بنك المشرق.

في حين يشرف المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين، والمؤلف من الرؤساء التنفيذيين للمصارف الوطنية وكبرى المصارف الخليجية والأجنبية العاملة في الدولة، على تنفيذ سياسات الاتحاد ومتابعة أنشطته، واتخاذ القرارات اللازمة والمتعلقة بتنفيذ جميع القضايا التي تهم القطاع المصرفي.

وتتولى اللجان الفنيّة الستة والعشرون، واللجان الاستشارية الثلاث، المتخصصة في جميع مجالات العمل المصرفي، إعداد دراسات حول كافة المواضيع ذات الصلة بالقطاع المصرفي، وتحيلها لاحقاً، من خلال الأمانة العامة للاتحاد، إلى المجلس الاستشاري لاعتمادها. وتطبيق ما يتم الموافقة عليه من المجلس الاستشاري ومجلس الإدارة، كذلك يشرف اتحاد مصارف الإمارات على المجلس التشاوري الثاني، والذي تم تشكيله خلال عام 2022، والذي يتضمّن بقية الرؤساء التنفيذيين للبنوك الأعضاء الأخرى في الاتحاد. .

ومع نهاية عام 2023، بلغ عدد الأعضاء في الاتحاد 59 مصرفاً ومؤسسة مالية عاملة في القطاع المصرفي

نظرة عامة

يعتبر اتحاد مصارف الإمارات هيئة مصرفية مهنية رائدة في دولة الإمارات تمثل 59 مصرفاً ومؤسسة عاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات. وبصفته مؤسسة غير ربحية وهيئة تمثيلية رسمية للقطاع المصرفي، يحرص اتحاد مصارف الإمارات دوماً على التّميّز في التمثيل المهني، ليشكل الصوت الموحّد والجامع للمصارف وللمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ومنذ تأسيسه في عام 1982، وضمن إطار مهمته الأساسية في تعزيز القطاع المصرفي في الدولة، ركز اتحاد مصارف الإمارات واللجان الفنية التابعة له على بناء التعاون ما بين الأعضاء والهيئات المعنية في القطاع المصرفي والمالي، وتوفير منصة مثالية لتبادل الأفكار والآراء والتعاون بين كافة الأطراف في مختلف القضايا التي تهم القطاع المصرفي، والتعامل مع التحديات التي تواجههم من خلال ابتكار الحلول التي تعزز معايير الحوكمة والأطر القانونية، كما يشجع الاتحاد أعضاءه على اعتماد أفضل الممارسات المصرفية، ويؤدي دوراً أساسياً في الارتقاء بالوعي العام في المساهمات المالية والاقتصادية والاجتماعية للمصارف وللمؤسسات العاملة في القطاع.

ويقوم الأعضاء الـ 59 بمشاركة خبراتهم فيما يتعلق بالقضايا المصرفية المهمة والتي تشمل السياسات والإدارة والتمويل والاقتصاد. تشمل قائمة الأعضاء في الاتحاد 20 مصرفاً وطنياً تجارياً وإسلامياً، 29 مصرفاً أجنبياً، و 10 مؤسسات مالية رائدة ذات عضوية خاصة. كما ويضم اتحاد مصارف الإمارات 26 لجنة فنية متخصصة و 3 لجان استشارية تتألف كلّ منها من كبار الخبراء في المصارف والمؤسسات الأعضاء، يعملون سوياً ويقدّمون خبراتهم الواسعة في مختلف القطاعات المصرفية الفرعية. وتساهم هذه اللجان بشكل كبير في تسهيل تبادل المعرفة والخبرات المصرفية لتعزيز التعاون بين الأعضاء، في حين تعمل هذه اللجان بإشراف الأمانة العامة للاتحاد على تطوير سياسات ومبادرات مصرفية جديدة في كل عام.

عاماً	41
تأسيس اتحاد مصارف الإمارات	1982
عضواً بين مصرف ومؤسسة مالية رائدة	59
مصرفاً وطنياً (تجارياً وإسلامياً)	20
مصرفاً أجنبياً	29
مؤسسات مالية تتمتع بعضوية خاصة	10

01 02 03 04 05 06

مبادىء اتحاد مصارف الإمارات

يعد اتحاد مصارف الإمارات، الذي تأسس في عام 1982 هيئة مصرفية مهنية رائدة في دولة الإمارات تمثل 59 مصرفاً ومؤسسة عاملة في القطاع المصرفي في الدولة. وبصفته الهيئة التمثيلية الرسمية للقطاع المصرفي الإماراتي المزدهر، يحرص اتحاد مصارف الإمارات على التميز في التمثيل المصرفي، كي يكون دوماً الصوت الموحّد والجامع للمصارف والمؤسسات العاملة في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ويتمثل الدور الرئيسي للاتحاد في تنمية القطاع المصرفي بطريقة مستدامة تعود بالفائدة على المصارف والمؤسسات والعملاء والمجتمع واقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وحماية مصالحهم أجمعين.

رسالتنا

تكثيف التعاون والاتصال والتفاعل ما بين الأعضاء حول القضايا المشتركة.

تمثيل ودعم مصالح الأعضاء وتعزيز تنظيم واجباتهم والدفاع عن حقوقهم.

تمكين الموارد البشرية في القطاع المصرفي، خاصةً الكوادر الإماراتية، واستقطابها وتطويرها والارتقاء بمعايير الأداء المصرفي لديها لمواكبة أفضل الممارسات العالمية.

تقوية الرؤية والوعي العام بالدور الإيجابي الذي يساهم فيه الأعضاء على الصعيد المالي وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

توفير منصاتٍ مثالية للأعضاء لتبادل الأفكار والآراء والمعلومات.

تولّي القيادة التمثيلية للأعضاء فيما يخص ابتكار الحلول التي من شأنها تلبية احتياجات السوق المتغيرة.

مساندة وتمكين الأعضاء في بناء وتطوير الأعمال التنافسية والمستدامة التي تدعم العملاء والمجتمع والاقتصاد.

رؤيتنا

- التميز والريادة في تمثيل المصارف والمؤسسات المالية الأعضاء.
- التعبير عن الصوت الجماعي للقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

قيمنا

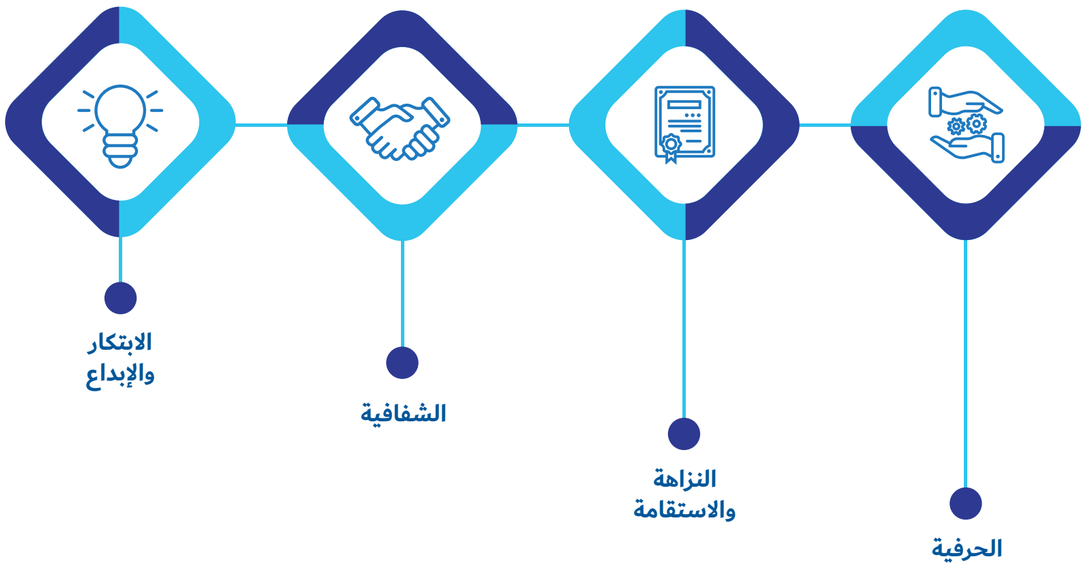

الحوكمة

يدعو اتّحاد مصارف الإمارات إلى اعتماد نموذج الحوكمة السليم لضمان وضوح المسؤوليات والواجبات لتحفيز الشفافية ولبناء الثقة بين الأطراف المعنية لتعزيز وتمكين التواصل في تحقيق وتطبيق أنشطة اتّحاد مصارف الإمارات الهادفة إلى دعم القطاع المصرفي ودفعه إلى الأمام وإدارة المخاطر والاستفادة من الفرص.

ويتميّز نموذج الحوكمة المعتمد لدى اتّحاد مصارف الإمارات خمسة مستويات تشمل الرؤية الاستراتيجية والإشراف والتنفيذ والمتابعة

1

مجلس الإدارة:
يحدد التوجه الإستراتيجي لاتحاد مصارف الإمارات.

2

المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين:
يقدم الدعم لمجلس الإدارة، ويشرف على أنشطة اللجان الفنية المتخصصة في الاتحاد

3

المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين:
مُكمّلاً للمجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين يقدم المشورة لمجلس الإدارة، ويشرف على أنشطة اللجان الفنية المتخصصة في الاتحاد ما يتيح المجال للرؤساء التنفيذيين لإبداء آرائهم من أجل تعميق قاعدة المشاركة في صُنع القرار.

4

المدير العام:
يتولّى إدارة الأعمال اليومية للاتحاد وللأمانة العامة وتشكيل وعضوية لجان الاتحاد وإدارتها وتنفيذ المبادرات المقررة لكل منها

5

اللجان الفنية المتخصصة:
تطبق رسالة اتحاد مصارف الإمارات وتعممها، مع الحرص في الوقت ذاته على حفظ التوازن بين أهداف السياسات المعتمدة، ونزاهة القطاع، وكفاءته وفعاليته

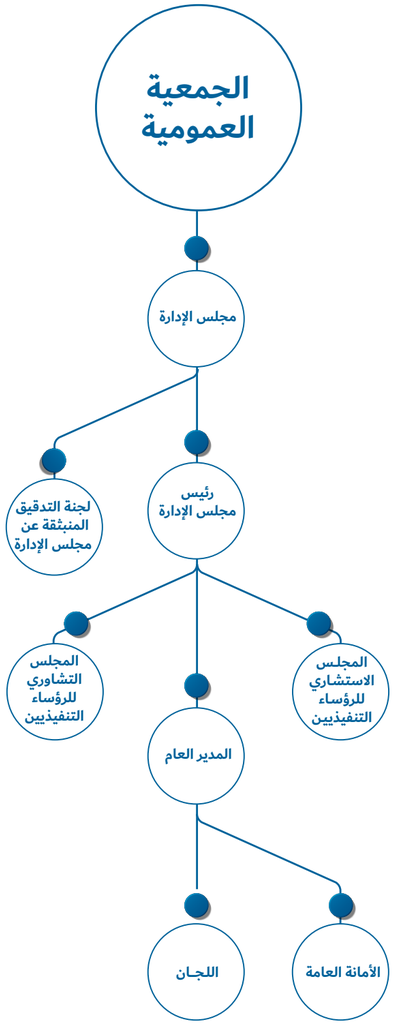

مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات من تسعة أعضاء يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات، ويحدد مجلس الإدارة التوجه العام للاتحاد والتوجيهات الإستراتيجية تماشياً مع رؤية اتحاد مصارف الإمارات الإستراتيجية ورسالته.

كما يختص المجلس بالحوكمة والقيادة الفعالة للأمور الإستراتيجية التي تهم القطاع المصرفي، إضافة إلى التخطيط ووضع السياسات والإشراف على أنشطة الاتحاد

معالي عبد العزيز عبد الله الغرير
بنك المشرق - رئيس مجلس الإدارة

سعادة محمد عمران الشامسي
بنك رأس الخيمة الوطني - نائب الرئيس

سعادة أحمد عبد الكريم جلفار
بنك دبي التجاري - عضو

سعادة حمد مبارك بوعميم
بنك دبي الإسلامي - عضو

سعادة الشيخ أحمد محمد سلطان الظاهري
بنك أبو ظبي الأول - عضو

الدكتور سليمان موسى الجاسم
بنك الفجيرة الوطني - عضو

السيدة مها القطان
مصرف أبوظبي الإسلامي - عضو

السيد مروان هادي
بنك الإمارات دبي الوطني - عضو

السيد عدنان آل إسماعيل
بنك أبوظبي التجاري - عضو

اجتماعات مجلس الإدارة

عقد مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الأول لعام 2023 في 16 مارس 2023، حيث استعرض آخر التطورات في القطاع المصرفي، فضلاً عن مبادرات اتحاد مصارف الإمارات الرامية إلى تطوير واستدامة قطاع مصرفي مزدهر في دولة الإمارات العربيّة المتحدة.

وناقش مجلس الإدارة المبادرات المشتركة بين اتحاد مصارف الإمارات ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وسلّط الاجتماع الضوء على مساعي ومشاريع اللجان الفنية التابعة لاتحاد مصارف الإمارات لعام 2023، واستعرض مذكرات وملاحظات لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات، والميزانية التقديرية لعام 2023، والخطط الاستراتيجية لاتحاد مصارف الإمارات لعام 2023، وعضوية الاتحاد، بما في ذلك الأعضاء الجُدد المُنضمين في عامي 2022 و2023، والتقرير السنوي لاتحاد مصارف الإمارات لعام 2022، ومراجعة البيانات المالية المدققة لعام 2022 وتقرير مدققي الحسابات، بالإضافة إلى جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية لاتحاد مصارف الإمارات.

عقد مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الثاني لعام 2023 بتاريخ 20 نوفمبر 2023، واستعرض فيه آخر المستجدات في القطاع المصرفي ، بالإضافة لمبادرات الاتحاد التي تستهدف تطوير القطاع المصرفي وازدهاره واستدامته.

وناقش مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات المبادرات المشتركة مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، واستعرض مذكرة لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة الاتحاد والموازنة التقديرية لعام 2024 والخطط الاستراتيجية لعام 2024 وعضوية الاتحاد بما في ذلك الأعضاء الجُدد المنضمين في عام 2023، فضلاً عن أنشطته حتى سبتمبر 2023، وعرض شعار اتحاد مصارف الإمارات الجديد، ومذكرة التفاهم بين اتحاد مصارف الإمارات وشركة بينانس.

اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد مصارف الإمارات

انعقد اجتماع الجمعية العمومية لاتحاد مصارف الإمارات بتاريخ 13 أبريل 2023 عبر نظام تقنية الاتصال المرئي بعد الحصول على موافقة دائرة تنمية المجتمع - أبوظبي لعقد الاجتماع.

خلال الاجتماع، استعرض الأعضاء محضر اجتماع الجمعية العمومية السابق (بتاريخ 21 أبريل 2022) واعتمدوه، وأبرأوا ذمة مجلس إدارة ومدققي حسابات اتحاد مصارف الإمارات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2022. واعتمد الأعضاء التقرير السنوي لعام 2022، والبيانات المالية المدققة وتقرير مدققي الحسابات لعام 2022، وتعيين مدققي الحسابات لعام 2023. كما اعتمد الأعضاء الأهداف والخطط الاستراتيجية لعام 2023، التي ترمي إلى مواصلة تطوير القطاع المصرفي وتعزيز مكانته. وتشمل أهداف الخطة تعزيز التوطين بما يتماشى مع هدف القطاع المصرفي المتمثل لتوظيف 5000 مواطن إماراتي بحلول عام 2026 لزيادة مشاركة مواطني ومواطنات دولة الإمارات في القطاع المصرفي والمالي.

أشاد الأعضاء بالمبادرات والبرامج التي أطلقها اتحاد مصارف الإمارات خلال العام الماضي، مشددين على أهمية الحملة الوطنية لمكافحة الاحتيال، التي ساهمت في رفع وعي العملاء وتعزيز الثقة في القطاع المصرفي والمالي. وجدد الاجتماع دعمه للبرامج وورش العمل التوعوية والتدريبية التي ينظمها اتحاد مصارف الإمارات لتعزيز المعرفة بآخر المستجدات وتوفير منصات مناسبة لتبادل الأفكار والآراء التي تساهم في النهوض بالقطاع المصرفي.

وأبرز المشاركون في الاجتماع ما يبذله اتحاد مصارف الإمارات من جهود قيّمة لتعزيز الأمن السيبراني، ورفع مستوى الأمن وحماية البنية التحتية الرقمية ومستوى الوعي، مثل تنظيم أكبر مناورات سيبرانية في أكتوبر 2022، والتي ساهمت في بناء القدرات في مجال الكشف عن الهجمات الإلكترونية والحد منها، مشدّدين على أهمية تبادل الخبرات والمعرفة لتعزيز جاهزية القطاع المصرفي لمواجهة التهديدات.

وطالب الأعضاء بمواصلة مبادرات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديم الخدمات المصرفية التي تدعم الدور الأساسي الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية، مشيدين بدور الأمانة العامة لاتحاد مصارف الإمارات في تقوية التعاون مع الجمعيات والاتحادات المصرفية في الدول الصديقة والشقيقة، بما يتيح فتح الحوار وتبادل المعرفة.

كذلك، أثنى الأعضاء على دور الأمانة العامة في توسيع نطاق العضوية من خلال إضافة المزيد من البنوك الإقليمية والدولية والرقمية العاملة في الدولة، ما يسهم في زيادة التعاون بين جميع البنوك والمؤسسات المالية التابعة للاتحاد الذي يضم نحو 59 عضوًا في الوقت الحالي.

ووجه معالي رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات الشكر والتقدير لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأعضاء مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات وجميع أعضاء اتحاد مصارف الإمارات على دورهم المهم في عام 2022. كما وجه معاليه الشكر لفريق دائرة تنمية المجتمع في أبوظبي وممثلي وزارة تنمية المجتمع على حضورهم.

المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين

يتولّى المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين تقديم المشورة والتوجيه لاتّحاد مصارف الإمارات، وهو يتألّف من الرؤساء التنفيذيين والمدراء العامّين لـ 22 مصرفاً محلياً وخليجياً وأجنبياً في دولة الإمارات.

تتمثّل مهام المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين في تعزيز إمكانيات القطاع المصرفي الإماراتي وتمكينه. ويعقد المجلس اجتماعات دورية خلال العام لوضع الاستراتيجيات الخاصّة بالاتحاد، كما ويشرف على تنفيذ السياسات وعلى أعمال وأنشطة ومبادرات اللجان الفنّية المتخصّصة.

هناء الرستماني
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك أبو ظبي الأول

علاء عريقات
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك أبوظبي التجاري

شاين نيلسون
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك الإمارات دبي الوطني

رحيل أحمد
الرئيس التنفيذي
بنك رأس الخيمة الوطني

ماريا إنفانوفا
الرئيس التنفيذي
سيتي بنك

ناصر العوضي
الرئيس التنفيذي
مصرف أبوظبي الإسلامي

مصطفى الخلفاوي
الرئيس التنفيذي
مصرف عجمان

علي سلطان ركاض العامري
الرئيس التنفيذي
البنك التجاري الدولي

عدنان العوضي
الرئيس التنفيذي
بنك أم القيوين الوطني

أحمد عبدالعال
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك المشرق

رولا أبو منة
الرئيس التنفيذي
بنك ستاندرد تشارترد

عدنان شلوان
الرئيس التنفيذي للمجموعة
بنك دبي الإسلامي

شارلز دوغلاس
الرئيس التنفيذي بالإنابة
المصرف

بيرند فان ليندر
الرئيس التنفيذي
بنك دبي التجاري

شيريش بهيد
الرئيس التنفيذي
البنك العربي المتحد

أحمد أبو عيدة
الرئيس التنفيذي
بنك الاستثمار

فينس كوك
الرئيس التنفيذي
بنك الفجيرة الوطني

أندرو مورتيمر
الرئيس التنفيذي
باركليز

عمر وهبة
الرئيس التنفيذي
البنك الأهلي الكويتي

فراس درويش
الرئيس التنفيذي
البنك العربي

أحمد النقبي
الرئيس التنفيذي
بنك الإمارات للتنمية

خالد عباس
المدير الإقليمي - دولة الإمارات
بنك الخليج الدولي

اجتماعات المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين

خلال اجتماعه الأول لعام 2023، ناقش المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لاتحاد مصارف الإمارات المبادرات الرئيسية وآخر التطورات في القطاع المصرفي بالإضافة إلى مشاريع الاتحاد التي تهدف إلى تطوير واستدامة قطاع مصرفي مزدهر في دولة الإمارات العربية المتحدة. واستعرض المجلس خلال الاجتماع المناقشات المختلفة للاتحاد مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومقترحات لجان الاتحاد بشأن الأمور التالية: الإقراض المضمون (القانون الجديد لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)، والمناقشات التي دارت بين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واتحاد مصارف الإمارات، وحضور الرؤساء التنفيذيين وأعضاء اللجان، ومخطط الحوافز (جدول الاسترداد)، ونموذج شكل خطاب الضمان (شكل ضمان الدفع المسبق) والعملية الوطنية للتعرف على هوية العملاء إلكترونيًا.

علاوة على ذلك، أطلع المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات الرؤساء التنفيذيين على العديد من الخطابات الأخيرة التي أرسلها الاتحاد إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين بناءً على طلبات من لجان اتحاد مصارف الإمارات مثل: طلب لجنة العمليات التابعة للاتحاد بشأن تمديد الموعد النهائي لإشعار مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بخصوص " تعهيد الخدمات لشركات نقل الأموال في دولة الإمارات"، واجتماع اتحاد مصارف الإمارات مع مجموعة مؤسسات الصيرفة والتحويل المالي " FERG" (وأمين سرها) في 9 فبراير، وخطاب اتحاد مصارف الإمارات الموجّه إلى شرطة أبوظبي لاقتراح تشكيل "لجنة رفيعة المستوى" مع شرطة دبي، واتحاد مصارف الإمارات، ومجلس الأمن السيبراني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وجهات أخرى لمكافحة الاحتيال السيبراني، ومناقشة اتحاد مصارف الإمارات مع المجلس الوطني الاتحادي بشأن تأثير أنظمة السوق على التغيرات الاقتصادية في الدولة، ومناقشات اتحاد مصارف الإمارات مع وزارة المالية حول "قانون الإعسار الشخصي"، ومناقشات الهيئة العليا الشرعية (HSA) حول "حساب مبلغ ربح المرابحة طويلة الأجل والربح قصير الأجل"، وخطة تنفيذ التمويل المفتوح لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، واجتماع فريق الأمن السيبراني لاتحاد مصارف الإمارات ووزارة الخزانة الأمريكية، ومناقشة اتحاد مصارف الإمارات مع وزارة المالية بشأن مشروع (M2): جعل دولة الإمارات العربية المتحدة مركزًا لإدارة الثروات.

وأطلع المدير العام للاتحاد الحضور على الأنشطة الأخرى لاتحاد مصارف الإمارات بما في ذلك تشكيل "لجنة المعاملات والتحويلات المصرفية" الجديدة، وعضوية شركة الخدمات المالية العربية في اتحاد مصارف الإمارات (عضو جديد)، وجلسة إدوارد التمان حول "أين نحن في الدورة الائتمانية، وديناميكيات ائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة"، والندوة الافتراضية عبر الإنترنت لاتحاد مصارف الإمارات حول "مكافحة غسل الأموال القائم على التجارة" التي عُقدت في 28 فبراير، والندوة الافتراضية عبر الإنترنت لاتحاد مصارف الإمارات حول "خطة التحول إلى ليبور بخبرة عالمية" التي عُقدت في 20 فبراير، وتوقيع مذكرة التفاهم بين اتحاد مصارف الإمارات والجمعية الأذربيجانية للبنوك، وغيرها من المواضيع الإضافية التي أثارها الأعضاء بخصوص ضريبة الشركات على البنوك الأجنبية ومشروع الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لاتحاد مصارف الإمارات.

ناقش المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لاتحاد مصارف الإمارات خلال اجتماعه الثاني لعام 2023 المبادرات الرئيسية للاتحاد وأحدث التطورات في القطاع المصرفي بالإضافة إلى مشاريع الاتحاد التي تهدف إلى تطوير واستدامة قطاعٍ مصرفي مزدهر في دولة الإمارات.

واستعرض المجلس العديد من جوانب التواصل والتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واقتراحات لجان اتحاد مصارف الإمارات بشأن الأمور

التالية: الإقراض المضمون (القانون الجديد لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي)، وتقرير مؤشر الثقة لعام 2022، واتفاقية عدم الإفصاح المحدثة لاتحاد مصارف الإمارات، والتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع، وعام الاستدامة، والتوطين/مقترح نظام النقاط ومقترح لجنة منع الاحتيال بشأن الزام التحقق من رقم التعريف الدولي (الآيبان) مقابل اسم الحساب لجميع البنوك في دولة الإمارات كجزء من التحقق من صحة المستفيد، والمشروع الوطني "اعرف عميلك إلكترونيًا"، واللجنة المختصة بالتواصل مع شرطة أبوظبي/دبي وآخرين لتشكيل لجنة رفيعة المستوى لمكافحة الاحتيال على مستوى الدولة، وضريبة الشركات على البنوك الأجنبية.

علاوة على ذلك، أطلع المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات الرؤساء التنفيذيين على العديد من الخطابات الأخيرة التي أرسلها الاتحاد إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين بناءً على طلبات من لجان الاتحاد مثل: دعوة وزارة المالية لحضور الحوار المالي بين الإمارات وسويسرا، والتعاون بين جمعية البنوك السويسرية واتحاد مصارف الإمارات، والاجتماع مع جمعية المصرفيين النمساويين (Bankenverbank)، ومنتدى الرقمنة بين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واتحاد مصارف الإمارات (الذي عقد في 10 مايو)، والاجتماع بين وحدة المعلومات المالية (FIU) ولجنة منع الاحتيال في اتحاد مصارف الإمارات للحد من عمليات الاحتيال، والمنصة المتعددة للعملات الرقمية للمصرف المركزي، وشريحة الإصدار، بالإضافة إلى نقطة أخرى بخصوص استراتيجية أنظمة الدفع الوطنية ونظام البطاقة المحلية من حيث التحديات التشغيلية التي تواجهها بعض البنوك.

ناقش المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لاتحاد مصارف الإمارات خلال اجتماعه الثالث لعام 2023 المبادرات الرئيسية لاتحاد مصارف الإمارات وآخر التطورات في القطاع المصرفي بالإضافة إلى مشاريع الاتحاد التي تهدف إلى تطوير واستدامة قطاع مصرفي مزدهر في دولة الإمارات العربية المتحدة.

واستعرض المجلس العديد من مناقشات اتحاد مصارف الإمارات مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، واقتراحات لجان اتحاد مصارف الإمارات حول مختلف الأمور ومنها: والمشروع الوطني "اعرف عميلك إلكترونيًا"، ومخطط البطاقة المحلية لاتحاد مصارف الإمارات، وقالب نموذج خطابات الضمان الموحد للاتحاد ، ونظام التوطين/ النقاط، وتنفيذ حل التحقق من صحة الآيبان، وإشعار الإقراض المضمون،والتقرير الثاني بشأن النتيجة/ المؤشر الجماعي لمجال الخدمات المصرفية، ومبادرة مركز الثروة العالمية، ومشروع معايير مخاطر الائتمان، والتمرين الوطني الثالث للهجمات السيبرانية، بالإضافة إلى ذلك، أطلع المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات الرؤساء التنفيذيين على خطابات الاتحاد المرسلة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين، ويستند العديد منها إلى طلبات من لجان اتحاد مصارف الإمارات مثل: متطلبات حفظ سجلات ضريبة القيمة المضافة الجديدة لمعاملات التجارة الإلكترونية.

ناقش المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين في اجتماعه الرابع في عام 2023 مبادرات اتحاد مصارف الإمارات الرئيسية وأحدث المستجدات في القطاع المصرفي، ومشروعات الاتحاد التي تهدف إلى تطوير القطاع المصرفي وتحقيق ازدهاره واستدامته.

وناقش المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين موضوعات عدة مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ومقترحات لجان اتحاد المصارف عن مسائل مختلفة مثل نظام حماية المستهلك ومشروع الاتحاد عن "تقرير تقييم أثر المرسوم بقانون الاتحادي بشأن الإقراض" واستراتيجية التوطين.

وأطلع المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات الرؤساء التنفيذيين على خطابات الاتحاد المرسلة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين، إذ اعتمدت كثير منها على الطلبات التي قدمتها لجان الاتحاد مثل زيادة حد تعاملات تعليمات الدفع الفوري ومراجعة الأسعار والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في التجارة الإلكترونية "على مستوى الإبلاغ من أنحاء الإمارات" واجتماع المجلس الاستشاري لمنتدى لآفاق ومناقشة استخدام الهوية الرقمية في الخدمات المصرفية (مع هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ولجنة منع الاحتيال في اتحاد مصارف الإمارات)، والندوة الفنية التابعة للمصرف المركزي عن استخدام مشروع الجسر للعملات الرقمية المتعددة للمصارف المركزية والمستجدات المتعلقة بخطط تدشين منصة سوق أبوظبي العالمي الرقمية لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة ("نمو").

وأحاط المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات الحضور بآخر مستجدات أنشطة الاتحاد الأخرى مثل شعار اتحاد مصارف الإمارات الجديد ومقطع فيديو اليوم الوطني ومستجدات تنظيم لجان الاتحاد ومؤتمر سايبوس (SIBOS) وتوحيد ماكينات الصراف الآلي وندوة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عن مؤتمر المناخ الـ 28 (COP28)، كما تم تناول مجموعة من الموضوعات التي طرحها الحضور على طاولة النقاش.

المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين

المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات، تـمّ تأسيسه وفقاً لقرارات الجمعية العمومية ومجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات خلال اجتماعي ديسمبر 2021 وأبريل 2022، بحيث يكون مُكمّلاً للمجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء في الاتحاد، ما يتيح المجال للرؤساء التنفيذيين لإبداء آرائهم والاستفادة من خبراتهم الواسعة من أجل تعميق قاعدة المشاركة في صُنع القرار.

يُشكل المجلس الجديد دعامة مهمة للاتحاد جنباً إلى جنب مع المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين، الذي يواصل دوره في تمثيل القطاع المصرفيّ على أمثل وجه مُنذ تأسيسه قبل عشر سنوات، ما يجعل المجْلِسَين منصّة استشارية شاملة تُناقَش فيهما مُختلف الموضوعات التي تصبّ في مصلحة القطاع المصرفي والمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص، واقتصاد الدولة بشكل عام.

فرانسوا ريجنير
الرئيس التنفيذي
بي إن بي باريبا

محمد علي جويد
الرئيس التنفيذي
بنك الخرطوم الدولي

حاتم مصمودي
الرئيس التنفيذي - الشرق الأوسط وأفريقيا
بنك كريديت أجريكول

والديمار روتفس
الرئيس التنفيذي
دويتشيه بانك

جودني ستيهولت أدالستينسون
الرئيس التنفيذي بالإنابة
بنك الدوحة

زاهد حسين
المدير العام
البنك المتحد المحدود

وليد منصف
الرئيس التنفيذي
حبيب بنك المحدود

جمال علوي
الرئيس التنفيذي
حبيب بنك (زيوريخ)

يوغيش كالي
الرئيس التنفيذي
بنك البحرين الوطني

محمد المرزوقي
الرئيس التنفيذي
بنك إتش أس بي سي الشرق الأوسط

خالد العوضي
مدير فرع الإمارات العربية المتحدة
البنك الخليجي (فرنسا)

محمد خياطة
الرئيس التنفيذي
بنك المارية المحلي

رانية الشيمي
مدير فرع الإمارات العربية المتحدة
البنك العربي الإفريقي الدولي

جاغديش تونغاريا
الرئيس التنفيذي
بنك بارودا

حجة الله مالك محمدي
القائم بأعمال المدير الإقليمي
بنك صادرات إيران

ميشيل عدوان
مدير فرع الإمارات العربية المتحدة
بنك بانوورينت

خالد البيالي
الرئيس التنفيذي
بنك مصر

جي تشين
المدير العام
بنك الصين

فريد الملا
الرئيس التنفيذي
مصرف الإمارات الإسلامي

محمد أحمد عبدالله
الرئيس التنفيذي
مصرف الشارقة الإسلامي

مهند البورنو
الرئيس التنفيذي
بنك الكويت الوطني

محمد خديري
الرئيس التنفيذي
بنك الشارقة

سن جانج
المدير العام
بنك الصين الصناعي والتجاري

عبد الشكيل عيدروس
الرئيس التنفيذي
مصرف الهلال

غوراف شاه
الرئيس التنفيذي
بنك الإمارات للاستثمار

مانبير ديلون
المدير العام
البنك الأهلي السعودي

اجتماعات المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين

عقد المجلس التشاوريّ للرؤساء التنفيذيين (Consultative Council) للمصارف الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات (الممثل والصوت الموحد للمصارف الإماراتية) اجتماعه الأول خلال العام الجاري وذلك (يوم 21 مارس 2023) برئاسة سعادة محمد عمران الشامسي، نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات، ورئيس المجلس التشاوري، وبمشاركة رؤساء تنفيذيين ومدراء عامين من المصارف الأعضاء العاملة في دولة الإمارات.

وناقش المشاركون في اجتماع المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين التطورات في القطاع المصرفي والمالي، وخطط اتحاد مصارف الإمارات للعام الجاري، والتقدم الذي حققه المجلس منذ تأسيسه وفقاً لقرارات الجمعية العمومية ومجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات.

ورحب المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين بانضمام السيد حاتم المصمودي، الرئيس التنفيذي لبنك كريديت أجريكول في دولة الإمارات للمجلس، للمساهمة مع أعضاء المجلس من الرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين للبنوك في توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار بهدف دعم دور اتحاد مصارف الإمارات في تطوير القطاع المالي والمصرفي بالدولة.

واستعرض الرؤساء التنفيذيون المشاركون في الاجتماع خطط وموضوعات الدورات والاجتماعات الفنية التي يعتزم اتحاد مصارف الإمارات تنظيمها في الفترة المقبلة ضمن خطته السنوية من أجل مواكبة التطورات المتسارعة في القطاع المصرفي والمالي، وضمان اعتماد الاتحاد وأعضاءه لأفضل الممارسات المصرفية. وأكدوا على أهمية التنسيق مع اللجان المختلفة في الاتحاد وتطوير عملها.

قام السيد جمال صالح، المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات باستعراض البرامج والمبادرات التي يستهدف الاتحاد تنفيذها خلال العام الجاري لتكريس ريادة القطاع المصرفي والمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتطوير وتبني والالتزام بأحدث النظم والسياسات، خاصةً فيما يتعلق بالامتثال وبالحوكمة وبالشفافية.

وأثنى سعادة محمد عمران الشامسي على الجهود التي يبذلها اتّحاد مصارف الإمارات في تعزيز التوطين واعتماده خطة توطين القطاع المصرفي والمالي خلال العام الماضي (2022) بإشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والتي تستهدف توظيف 5000 مواطن حتى العام 2026 في المصارف وشركات التأمين وبالتنسيق مع المؤسسات والبنوك العاملة في الدولة، بما يعزز قاعدة المواطنين العاملين في البنوك وفي شركات التأمين.

ويُذكر أن تأسيس المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين جاء مُكمّلاً للمجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء في الاتحاد، ما يتيح المجال للرؤساء التنفيذيين لإبداء آرائهم والاستفادة من خبراتهم الواسعة من أجل تعميق قاعدة المشاركة في صُنع القرار. ويُشكل المجلس التشاوري دعامة مهمة للاتحاد جنباً إلى جنب مع المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين، الذي يواصل دوره في تمثيل القطاع المصرفي على أمثل وجه مُنذ تكوينه قبل 11 عام، وهو ما يجعل من المجلسَين منصةً استشاريةً شاملة يتم فيهما مناقشة مختلف الموضوعات التي تصبّ في مصلحة القطاع المصرفي والمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكلٍ خاصّ، واقتصاد الدولة بشكلٍ عامّ.

عقد المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين لاتحاد مصارف الإمارات اجتماعه الثاني لعام 2023 بتاريخ 26 سبتمبر 2023 في أعلى جبل في رأس الخيمة. رحب سعادة محمد عمران الشامسي، نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات ورئيس بنك رأس الخيمة الوطني، بالحضور وذكر أن الهدف من الاجتماع هو مناقشة بنود جدول الأعمال التي عادة ما تكون مشابهة في الغالب لجدول أعمال اجتماع المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لاتحاد مصارف الإمارات المنعقد بتاريخ 25 سبتمبر 2023، ثم لموافاة الأعضاء على بما اتُفق عليه خلال اجتماع المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين فيما يتعلق بكل بند من بنود جدول الأعمال. وحث الأعضاء على تبادل الاقتراحات والأفكار والآراء طوال الاجتماع.

كما رحب نائب رئيس مجلس الإدارة بالرؤساء التنفيذيين الجدد الذين سيمثلون بنوكهم في المجلس، وهم: الرئيس التنفيذي لمصرف الإمارات الإسلامي، والرئيس التنفيذي لبنك الشارقة، والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني، ومدير عام بنك الصين.

استعرض أعضاء المجلس التشاوري للرؤساء التنفيذيين خلال الاجتماع الموضوعات التالية: نموذج خطابات الضمان الموحد، ترتيب أولويات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي للمشاريع، خطة تنفيذ المخطط المحلي/ استراتيجية أنظمة الدفع الوطنية والتمويل المفتوح، والتقرير الثاني للنتيجة/المؤشر الجماعي لمجال الخدمات المصرفية - إطار البيع الأخلاقي، ومبادرة مركز الثروة العالمي ومعايير مخاطر الائتمان والمناورات السيبرانية.

كما ناقش الأعضاء الموضوعات التي تم اقتراحها والتي شملت مستهدفات التوطين في المصارف الأجنبية ومتطلبات نسبة التوطين الإجمالية، ونظام الأنشطة الاقتصادية الواقعية، وقانون ضريبة الشركات الجديد في الإمارات العربية المتحدة وتنفيذه، مع مراعاة الضريبة الحالية البالغة 20% المطبقة على المصارف الأجنبية.

وأطلع المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات الرؤساء التنفيذيين على عدد من خطابات اتحاد مصارف الإمارات المرسلة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وأصحاب المصلحة الآخرين، حيث استند العديد منها على طلبات لجان اتحاد مصارف الإمارات مثل متطلبات حفظ سجلات ضريبة القيمة المضافة الجديدة لمعاملات التجارة الإلكترونية، اجتماعات محاكم دبي، وخطاب لجنة منع الاحتيال إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، واقتراحات لجنة منع الاحتيال باتحاد مصارف الإمارات بشأن معايير إدارة الاحتيال وأنماط الاحتيال، وطرق الوقاية

اللجان الفنية

يضم اتحاد مصارف الإمارات 26 لجنة فنية متخصصة و3 لجان استشارية تضم قادة الفكر والخبراء في القطاع المصرفي والمالي، يقدمون خبراتهم الواسعة حول مختلف القضايا المصرفية، مثل إدارة الثروات والتقنيات المالية، وتتألف كل لجنة من 11 ممثلاً من الأعضاء ويتم اختيار أحدهم كرئيس للجنة.

وتبذل جميع اللجان جهداً دؤوبا في العمل بانسجام معاً لبحث المواضيع والقضايا التي تهم المصارف في دولة الإمارات، والنظر فيها وتقديم توصياتهم وملاحظاتهم ذات الصلة.

29
اللجان الفنية المتخصصة

1. **اللجنة القانونية**
   وتترأسها: غالية بوشناق
   المستشار العام
   بنك رأس الخيمة الوطني
2. **لجنة الخدمات المصرفية للأفراد**
   ويترأسها: كايزار باتلا
   رئيس الصيرفة الإسلامية والبطاقات المصرفية
   بنك أبوظبي التجاري
3. **لجنة الأعمال المصرفية التجارية للشركات**
   ويترأسها: جويل فان دوسين
   رئيس مجموعة الخدمات المصرفية للشركات والإستثمار
   بنك المشرق
4. **لجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**
   ويترأسها: جوبيل أبيين
   نائب الرئيس التنفيذي - رئيس الخدمات المصرفية التجارية
   بنك أبوظبي التجاري
5. **لجنة الصيرفة الإسلامية**
   ويترأسها: محمد بويا
   رئيس قسم البحوث الشرعية والابتكار
   مصرف أبوظبي الإسلامي
6. **لجنة الأسواق المالية**
   ويترأسها: حماد نقفي
   رئيس قسم الخزينة وأسواق رأس المال
   بنك المشرق
7. **لجنة إدارة المخاطر**
   ويترأسها: بول كيتنج
   رئيس إدارة المخاطر للمجموعة
   بنك أبوظبي التجاري
8. **لجنة الموارد البشرية**
   ويترأساها: عبدالعزيز الموسى
   رئيس التوظيف وتخطيط القوى العاملة
   بنك أبوظبي التجاري
9. **لجنة التشريع والالتزام**
   ويترأسها: سكوت رامساي
   رئيس التنظيم والتشريع للمجموعة
   بنك المشرق
10. **لجنة التسويق**
    وتترأسها: منى الغرير
    رئيس مجموعة التسويق والاتصالات المؤسسية
    بنك المشرق
11. **لجنة حماية المستهلك**
    وتترأسها: فايزة العوضي
    رئيس حماية المستهلك المالية
    مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
12. **لجنة الحوكمة**
    ويترأسها: أحمد أبو عبده
    الرئيس التنفيذي
    بنك الاستثمار
13. **اللجنة الفرعية الاستشارية للامتثال**
    ويترأسها: إدواردو رانجيل
    رئيس الامتثال والانضباط
    مصرف أبوظبي الإسلامي
14. **لجنة تقنية المعلومات**
    ويترأسها: سعود الضوياني
    رئيس قسم تكنولوجيا المعلومات
    بنك الإمارات دي الوطني
15. **لجنة منع الاحتيال**
    ويترأسها: محمد البلوشي
    رئيس إدارة مخاطر الاحتيال
    مصرف أبوظبي الإسلامي
16. **لجنة العمليات**
    ويترأسها: أشوك لوهارواوالا
    رئيس عمليات المجموعة ومدير عام (إتمام)
    بنك أبوظبي التجاري
17. **لجنة الخدمات المصرفية الرقمية**
    ويترأسها: سانجاي مالهوترا
    رئيس الخدمات المصرفية للأفراد
    بنك دبي الإسلامي
18. **لجنة التدقيق**
    ويترأسها: هاريش دريانانى
    رئيس مجموعة التدقيق الداخلي
    بنك دبي التجاري
19. **لجنة أمن المعلومات**
    يترأسها: محمد درويش آزاد
    رئيس قسم أمن المعلومات للمجموعة
    تكنولوجيا المعلومات للمجموعة
    بنك الإمارات دبي الوطني
20. **لجنة إدارة الثروات**
    ويترأسها: سميرة زخور
    المدير الأول ورئيس الخدمات المصرفية الخاصة
    ومجموعة العملاء الرئيسيين
    بنك أبوظبي الأول
21. **لجنة الائتمان للأفراد**
    ويترأسها: سلمان أرشاد
    رئيس مخاطر التجزئة
    بنك دبي التجاري
22. **اللجنة المالية**
    ويترأسها: عاصم رشيد
    المراقب المالي للمجموعة
    بنك الإمارات دبي الوطني
23. **لجنة الاستحواذ التجاري**
    ويترأسها: فيبور مندبا
    مدير أعمال الاستحواذ
    بنك المشرق
24. **لجنة تقنية التكنولوجيا**
    ويترأسها:سانجاي سيثي
    المدير الأول ورئيس قسم المعاملات المصرفية العالمية
    بنك أبوظبي الأول
25. **اللجنة الفرعية الاستشارية لإدارة المخاطر**
    ويترأسها: باسكار سين
    رئيس إدارة المخاطر
    البنك العربي المتحد
26. **اللجنة الفرعية الاستشارية لأمن المعلومات**
    ويترأسها: حسين حسن شفيق
    رئيس أمن المعلومات
    مصرف أبوظبي الإسلامي
27. **لجنة ائتمان الشركات**
    ويترأسها: باسم عيتاني
    رئيس ائتمان الشركات والحسابات الخاصة
    بنك أبوظبي التجاري
28. **لجنة التدقيق الشرعي الداخلي**
    ويترأسها: موسى طارق خوري
    نائب المدير الأول - رئيس تدقيق الشريعة للمجموعة
    بنك دبي الإسلامي
29. **لجنة المعاملات المصرفية**
    ويترأسها: جوتام دوتا
    المدير الأول - رئيس إدارة المنتجات النقدية والابتكار
    بنك أبوظبي الأول

اجتماعات اللجان الفنية

الاجتماع السنوي لرؤساء لجان اتحاد مصارف الإمارات

عقد اتحاد مصارف الإمارات اجتماعه السنوي لرؤساء اللجان بتاريخ 23 نوفمبر 2023 في دبي مع رؤساء اللجان اتحاد مصارف الإمارات الـ29، حيث نوقش فيه أداء كل لجنة والتحديات والإنجازات والمبادرات الرئيسية خلال عام 2023، إضافة إلى أولويات كل لجنة لعام 2024

وأكّد الاجتماع على أهمية دعم جهود اتحاد مصارف الإمارات، بتعاونه المستمر مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، في تعزيز التمويل المستدام والتحوّل الرقمي للقطاع المالي والمصرفي، مدعوماً بالاستراتيجيات والرؤى المبنية على دراسات وأبحاث عبر اللجنة الفنية التي تعنى بشؤون الحوكمة البيئية والاستدامة. وأشادوا بتعهُّد المصارف الوطنية بتقديم الدعم لخطط ومشاريع الاستدامة بقيمة تريليون درهم (أكثر من 270 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2030، والذي أعلن عنه معالي عبد العزيز الغرير، رئيس مجلس إدارة اتّحاد مصارف الإمارات، خلال الفعالية التي نظّمها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بالتعاون مع رئاسة مؤتمر (كوب 28) ضمن يوم التمويل في المؤتمر بتاريخ 4 ديسمبر 2023، من أجل دعم جهود الدولة لخفض الانبعاثات وتحقيق الحياد المناخي بحلول العام 2050، التي تتوافق مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وخلال الاجتماع، قام رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات، معالي عبد العزيز الغرير، بتكريم اللجان والأعضاء المتميزين التي قاموا بتنفيذ مبادرات استراتيجية خلال العام 2023 والتي كان لها الأثر الجليّ في تطوير العمل المصرفي والمالي، وذلك تقديراً لتلك الجهود المبذولة من قِبَل أعضاء تلك اللجان لتحقيق رؤية الاتّحاد الهادفة للتميّز، والريادة في تمثيل البنوك الأعضاء والتعبير عن القطاع المصرفي بالتعاون والتفاعل بين البنوك الأعضاء حول القضايا المشتركة، وتوفير منصّة مثالية لتبادل الأفكار والآراء والمعلومات، وقيادة الجهود في المصارف الأعضاء الرامية لابتكار أمثل الحلول التي تلبي احتياجات العملاء، وتمكين البنوك من بناء وتطوير أعمال تنافسية ومستدامة تدعم العملاء والمجتمع والاقتصاد. وتمّ في نهاية الاجتماع تقديم شهادة شكرٍ تقديرية من اتحاد المصارف لِكلّ من السيّدات والسادة رؤساء اللجان

اجتماعات لجنة التدقيق

عقد اتحاد مصارف الإمارات اجتماع لجنة التدقيق بمجلس الإدارة للربع الرابع من عام 2022 في 07 مارس 2023 عبر نظام مايكروسوفت تيمز؛ حيثُ قدّم اتحاد مصارف الإمارات تقريره للربع الرابع، والذي تضمّن محضر الاجتماع السابق (بتاريخ 17 نوفمبر 2022)، وتقرير المدقّقين الداخليين لاتحاد مصارف الإمارات لأشهر أكتوبر ونوفمبر وديسمبر 2022، التي. كذلك، ناقش الاجتماع تقارير مراقبة ميزانية الربع الرابع من عام 2022، بما في ذلك مراقبة ميزانية الدخل والإيرادات، ومراقبة ميزانية النفقات، وميزانية الاستشارات، والمشاريع المفتوحة والجارية، والبيانات المالية لاتحاد مصارف الإمارات (التي أعدها كل من اتحاد مصارف الإمارات والمدقق الداخلي)، وتوقعات التدفق النقدي، والأرصدة المصرفية.

عقدت لجنة التدقيق التابعة لمجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات اجتماعها للربع الأول من عام 2023 في 7 يونيو 2023 عبر نظام مايكروسوفت تيمز، حيثُ قُدّم تقرير اتحاد مصارف الإمارات للربع الأول، الذي تضمّن محضر الاجتماع السابق (بتاريخ 7 مارس 2023)، وتقرير المدققين الداخليين لاتحاد مصارف الإمارات عن أشهر يناير وفبراير ومارس. 2023، وتقارير مراقبة ميزانية الربع الأول من عام 2023، بما في ذلك مراقبة ميزانية الدخل والإيرادات، ومراقبة ميزانية النفقات، وميزانية الاستشارات، والمشاريع المفتوحة والجارية، والبيانات المالية لاتحاد مصارف الإمارات وتوقعات التدفق النقدي، والأرصدة المصرفية.

عقد اتحاد مصارف الإمارات اجتماع لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة للربع الثاني من عام 2023 في 30 أغسطس 2023 عبر مايكروسوفت تيمز.

قدّم اتحاد مصارف الإمارات تقريره للربع الثاني، الذي تضمن الموافقة على محضر الاجتماع السابق (بتاريخ 7 يونيو 2023)، وتقرير المدققين الداخليين لاتحاد مصارف الإمارات عن أشهر إبريل ومايو ويونيو 2023، وتقارير مراقبة ميزانية الربع الثاني من عام2023، بما في ذلك مراقبة ميزانية الدخل والإيرادات، ومراقبة ميزانية النفقات، وميزانية الاستشارات، والمشاريع المفتوحة والجارية، والبيانات المالية لاتحاد مصارف الإمارات وتوقعات التدفق النقدي، وأرصدة اتحاد مصارف الإمارات بالبنوك .

عقدت لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات اجتماعها للربع الثالث لعام 2023 بتاريخ 14 نوفمبر 2023 من خلال برنامج ميكروسوفت تيمز. وقدّم اتحاد مصارف الإمارات تقرير لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات عن الربع الثالث من العام الذي تضمّن اعتماد محضر الاجتماع السابق (بتاريخ 30 أغسطس 2023)، وتقرير المدقّقين الداخليين عن أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر 2023، وتقارير مراقبة الموازنة للربع الثالث من عام 2023 (بما في ذلك مراقبة موازنة الدخل/الإيرادات ومراقبة موازنة المصروفات)، والموازنة التشاورية والمشاريع المفتوحة/ الجارية والشؤون المالية لاتحاد مصارف الإمارات وتوقّعات التدفقات النقدية والأرصدة البنكية لاتحاد مصارف الإمارات.

اللجنة العليا لمكافحة الاحتيال

شكل اتحاد مصارف الإمارات لجنة عليا لمكافحة الاحتيال في مايو 2023 بهدف الحد من ومكافحة الاحتيال في القطاع المصرفي والمالي. وتتألف اللجنة من شرطة أبوظبي وشرطة دبي ومجلس الإمارات للأمن السيبراني ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واتحاد مصارف الإمارات (ممثلاً بالمدير العام ورئيس لجنة مكافحة الاحتيال).

قام اتحاد مصارف الإمارات بتجميع أهم المخاطر والمبادرات المطلوبة من كل عضو حتى يتسنى لجميع الأطراف التعاون لمعالجة هذه القضايا. وعقدت اللجنة 4 اجتماعات حتى الآن وتقوم حاليًا بمراجعة النقاط التي استخلصتها من جميع الأعضاء والتي قامت اللجنة بمناقشتها جميعًا وتصنيفهاوترتيبها.

وعقد اتحاد مصارف الإمارات الاجتماع الرابع للجنة العليا لمكافحة الاحتيال في 11 سبتمبر 2023 لمتابعة نقاط العمل السابقة من كل جهة ومتابعة المبادرات التي سبق طرحها، مثل اقتراح تشكيل مجموعة عمل جديدة للعمليات المشتركة تضم ممثلين من اللجنة المالية والمصرفية للبنوك الأعضاء وشرطة أبوظبي وشرطة دبي. كما اقترح اتحاد مصارف الإمارات جمع قائمة من جميع المصارف لتأسيس خط ساخن في حال أرادت السلطات الوصول إلى المصارف على الفور في حال ظهور أي عمليات احتيال وتزوير.

وشملت الموضوعات الأخرى التي جرى تداولها التأمين السيبراني ومعايير كاميرات مراقبة لغرف الصراف الآلي (النظم الجديدة التي صدرت في سبتمبر 2023) وكلمة المرور لمرة واحدة والمخاطر المرتبطة بها لكل من العملاء والبنوك. بالإضافة إلى ذلك، شملت المناقشات الآليات التي يمكن للقطاع المصرفي استخدامها لتطبيق أفضل الممارسات وتزويد العملاء بخيارات بديلة.

اقتصاد الإمارات

10 محطات رئيسية في مسيرة اقتصاد الإمارات خلال 2023

ينطلق اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة نحو آفاق أرحب في العام "2024"، بعد أن نجح خلال العام المنصرم في تحقيق نقلات نوعية وإنجازات استثنائية بفضل البيئة الاستثمارية والاقتصادية المستقرة القادرة على مواصلة النمو والازدهار على الرغم من حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي.

ونجح اقتصاد دولة الإمارات خلال العام الماضي في تحقيق نمو قوي، ولعبت المبادرات المبتكرة والمتنوعة التي أطلقتها الدولة، دوراً محورياً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة نحو مزيد من النمو المعزز بإجراءات تشريعية وتنظيمية داعمة، وجهود متواصلة لتطوير القطاعات الاقتصادية، وتحسين بيئة الأعمال.

وانعكاساً لتلك الإنجازات، سجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي للدولة بالأسعار الثابتة، نمواً ملحوظاً بمعدل 5.9% للأشهر التسعة الأولى من 2023، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2022، فيما حصدت الدولة المركز الأول عالمياً في أكثر من 215 مؤشراً تنموياً واقتصادياً وبشرياً في التقارير الدولية.

-اتفاقيات الشراكة.

واصل برنامج اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة خلال 2023، مسيرة النجاحات التي كان قد بدأها منذ إطلاقه في سبتمبر 2021، حيث دخلت ثلاث اتفاقيات حيز التنفيذ في 2023، وجرى التوقيع رسمياً على اثنتين أخريين تمهيداً للتصديق عليهما ثم دخولهما حيز التنفيذ لاحقاً بعد استكمال الإجراءات اللازمة، إلى جانب 4 اتفاقيات تم التوصل إلى بنودها بعد إنجاز محادثاتها بنجاح مع الدول الشريكة، ليصل إجمالي اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات منذ إطلاق البرنامج إلى 10 اتفاقيات مع دول ذات أهمية استراتيجية تجارياً واستثمارياً في أربع قارات، ما يمثل توسعاً كبيراً في شبكة التجارة الخارجية للدولة، ويوفر المزيد من الفرص للقطاع الخاص ومجتمع الأعمال الإماراتي في مجموعة من الاقتصادات الأكثر حيوية في العالم.

وفي عام 2023، دخلت 3 اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة لدولة الإمارات حيز التنفيذ، ما أدى إلى إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة الحواجز أمام التجارة وفتح فرص السوق للمصدرين والمستثمرين، ومن المتوقع أن يؤدي برنامج الشراكة الاقتصادية الشاملة، الذي يضم تحت مظلته أيضاً اتفاقية الشراكة مع الهند التي دخلت حيز التنفيذ في مايو 2022، إلى زيادة صادرات الإمارات بنسبة 33% والمساهمة بأكثر من 153 مليار درهم في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بحلول عام 2031، ما يمثل نمواً بنسبة 10% تقريباً مقارنةً مع عام 2022.

-الاستثمار الأجنبي.

واصلت دولة الإمارات الحفاظ على جاذبيتها العالمية في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم تراجع هذه التدفقات في العديد من مناطق العالم لتواصل بذلك جني ثمار الرؤية الاستشرافية للقيادة الرشيدة بالمزيد من الانفتاح استثمارياً وتجارياً على العالم، واستمرار الارتقاء ببيئة الأعمال في الدولة لزيادة قدرتها على استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ورواد الأعمال والمواهب العالمية وأصحاب العقول والأفكار الخلاقة الباحثين عن تحقيق أحلامهم في بيئة داعمة للابتكار والنمو الاقتصادي المستدام.

وحققت مشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة في الإمارات زيادة ملحوظة خلال 2023، مع ارتفاعها بنسبة 28% مقارنة بعام 2022، لتسجل بذلك ثاني أعلى زيادة في عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة حول العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت في المركز الأول، وذلك حسب تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد".

-مجموعة بريكس.

انضمت دولة الإمارات رسميًا إلى مجموعة "بريكس" العام الماضي، بعد أن صادقت الدول الخمس المؤسسة على طلبها الانضمام للمجموعة بما يعكس حرص الدولة على التعددية في دعم السلام والتنمية لتحقيق رفاهية وازدهار الشعوب والأمم في جميع أنحاء العالم.

ويسهم انضمام الإمارات إلى مجموعة دول "بريكس" في فتح آفاق جديدة للتعاون وتعزيز العلاقات مع الكثير من دول العالم لاسيما دول المجموعة التي تمثل مجموعة من الاقتصادات الواعدة والكبرى حيث تمثل مجتمعة أكثر من 42% من سكان العالم حسب بيانات الأمم المتحدة، وأكثر من 23% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وفق بيانات البنك الدولي.

- تنافسية عالمية.

أثمرت الجهود الوطنية في تعزيز الريادة العالمية للدولة، حيث حققت الإمارات المركز الأول عالمياً في 215 مؤشراً تنافسياً دولياً في عام 2023 مقارنة مع 186 مؤشرا في عام 2022 وتصدرت إقليمياً في 364 مؤشراً عالمياً، وأصبحت دولة الإمارات

من أفضل 10 دول العالم في 604 مؤشرات دولية وفق تقارير التنافسية العالمية والمنظمات الدولية.

وحصدت دولة الإمارات المركز الأول في مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية، في ظل التحسن المحقق في كل من مؤشرات القطاعات الرئيسة وتشمل الاقتصاد الكلي وبيئة وجاذبية الاستثمار، وفق صندوق النقد العربي.

-الأسهم المحلية.

ونجحت أسواق المال الإماراتية في مواكبة الازدهار والنمو المتسارع الذي يشهده الاقتصاد الوطني خلال العام الماضي مع ارتفاع قيمتها السوقية بنحو 13 في المائة أو ما يعادل 444.5 مليار درهم متجاوزة حاجز 3.6 تريليون درهم انعكاساً لمسيرة الرخاء والتنمية وازدهار الاقتصاد الوطني، وهو ما أسهم في تعزيز مكانتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

وتأتي الإنجازات المتواصلة لأسواق الأسهم المحلية وسط مساع مستمرة لمضاعفة القيمة السوقية لسوقي أبوظبي ودبي الماليين، وصولا إلى 6 تريليونات درهم خلال السنوات المقبلة، ضمن خطة استراتيجية متكاملة وضعتها هيئة الأوراق المالية والسلع والأسواق المالية تستهدف تحقيق الريادة والمساهمة في دعم نمو الاقتصاد الوطني، وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية، وذلك تعزيزاً لتنافسية الدولة في شتى المؤشرات والتقارير والمحافل الدولية.

وشهدت أسواق المال في الإمارات 8 طروحات أولية لشركات مساهمة عامة جديدة خلال 2023، في خطوة أسهمت في زيادة عمق الأسواق، وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية، واستقطاب شريحة جديدة من المستثمرين، بما يرسخ مكانة الأسواق المالية في الدولة كواحدة من أهم أسواق المال والأعمال في العالم.

وجمعت الطروحات الأولية ما يناهز 22.4 مليار درهم وسط إقبال قياسي من المستثمرين والصناديق السيادية والمحافظ الاستثمارية العالمية مع وصول إجمالي الطلب على 6 من هذه الطروحات لأكثر من 1.43 تريليون درهم بما يعكس الثقة الكبيرة في المنهج الاقتصادي القوي الذي تنتهجه دولة الإمارات في شركاتها ومؤسساتها الكبرى.

-مؤتمر الأطراف "COP28".

احتضنت الإمارات مؤتمر الأطراف "COP28" لتنجح في جمع العالم وتوحيد الجهود والوصول إلى توافق دولي وضعَ العالم على مسار العمل المناخي الصحيح، بعد التوصل إلى "اتفاق الإمارات" التاريخي الذي حظي بتوافق 198 طرفاً من جميع أنحاء العالم، وأرسى معايير جديدة للعمل المناخي العالمي، وقدّم استجابة طموحة لنتائج الحصيلة العالمية لتقييم التقدم في اتفاق باريس تساهم في الحفاظ على إمكانية تحقيق هدف 1.5 درجة مئوية.

وكان "COP28" في الإمارات الدورة الأكثر احتواءً للجميع في مؤتمرات الأطراف حتى الآن حيث مثّلَ جميع الفئات والآراء في عملية صنع القرار، واتخذت رئاسة المؤتمر إجراءات جريئة وحاسمة لتحقيق إنجازات تتجاوز بنود النص التفاوضي وبما يسهم في تحقيق نقلة نوعية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي عالمياً، إضافة إلى تطوير آليات التمويل المناخي، وحماية البشر والطبيعة وتحسين الحياة وسُبل العيش.

-القطاع الصناعي.

شهد قطاع الصناعة في الإمارات العديد من المبادرات النوعية لتعزيز تنافسيته حيث تم إطلاق علامة "صُنع في الإمارات"، ومؤشر التحول الصناعي التكنولوجي، والنظام الإماراتي للطائرات بدون طيار، وخفض رسوم الشركات الصناعية المسجلة في برنامج المحتوى الوطني، بالإضافة إلى إصدار عدد من اللوائح الفنية القياسية للصناعات الحيوية وتعزيز جودة المنتجات المصنعة بالدولة.

وشملت الإنجازات نمو وتوسع القطاع الصناعي في الدولة، والمساهمة في دفع عجلة الاقتصاد الوطني على المدَيَيْن المتوسط والبعيد عبر تنفيذ منظومة متكاملة من التشريعات والسياسات، وإطلاق المبادرات والبرامج والمشاريع، وتعزيز التنسيق والشراكة والتعاون مع جميع الشركاء الاستراتيجيين على المستويات الحكومية الاتحادية والمحلية، والإقليمية والدولية، والقطاع الخاص، بما يضمن تحفيز الشراكات النوعية، وجذب المزيد من الاستثمارات الصناعية خصوصاً في القطاعات الحيوية وذات الأولوية، ودعم ريادة الأعمال والابتكار، وتمكين الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة في القطاع الصناعي.

-وجهة سياحية مميزة.

حافظت الإمارات خلال العام 2023 على ريادتها الإقليمية والعالمية كوجهة سياحية متميزة تلبي أذواق السائحين كافة، ومكاناً مفضلاً للحياة والعمل والزيارة، مع إطلاقها مشاريع فريدة ومبادرات سياحية بهدف دعم نمو وريادة القطاع السياحي، واستقطاب السائحين من جميع أنحاء العالم، وخلق فرص استثمارية جديدة في قطاعات السفر والسياحة والطيران، وجذب المزيد من الشركات السياحية العالمية لأسواق الدولة.

وباتت الإمارات كوجهة مستدامة للسائحين من مختلف أنحاء العالم بفضل المنشآت الفندقية عالية المستوى، والمقاصد السياحية والتراثية المتنوعة، إضافة إلى أمنها واستقرارها، وموقعها الاستراتيجي، وفعالياتها المتنوعة لتحافظ بذلك على ريادتها الإقليمية والعالمية كوجهة سياحية متميّزة تلبّي أذواق السائحين كافة، إلى جانب تعزيز مكانتها الرائدة على خارطة السياحة العالمية كإحدى الوجهات الرئيسية التي تقود مسيرة نمو القطاع السياحي على مستوى العالم.

-الناقلات الوطنية.

واصلت الناقلات الوطنية، توسيع وجهاتها أمام المسافرين لتصل إلى نحو 586 وجهة حول العالم بما فيها الوجهات المشتركة ووجهات الشحن وذلك مع حلول نهاية 2023، مدعومة بانتعاش الطلب على السفر ومكانة دولة الإمارات كوجهة عالمية مفضلة للسياحة والأعمال، وهو ما أهّلها لزيادة الخيارات أمام المسافرين وتوسيع شبكة وجهاتها حول العالم.

وتفوّقت الناقلات الوطنية على العديد من نظيراتها إقليمياً وعالمياً من حيث عدد الوجهات والأداء التشغيلي والخدمات المقدمة للمسافرين، مستفيدة من قاعدة عريضة من الخبرات والإنجازات التي حولت التحديات إلى فرص، لتواصل التحليق نحو آفاق جديدة من النمو بما يعكس انتعاش حركة قطاع الطيران في الإمارات بعد التعافي من تداعيات الجائحة.

القطاع المصرفي

واصل القطاع المصرفي في الدولة زخم النمو خلال 2023 مع تسجيله مستويات قياسية على صعيد نمو الأصول والائتمان والودائع والاستثمارات، مدعوماً بقوة ومتانة الاقتصاد الوطني، فيما يتأهب القطاع نحو مزيد من النمو والانتعاش ليواصل بذلك ترسيخ ريادته الإقليمية والعالمية.

وتمكن القطاع من تأكيد متانته ومرونته في التعامل مع التحديات والتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية كافة، إذ تعكس مؤشرات ارتفاع الأصول والتمويل ومعدلات كفاية رأس المال مرونة القطاع وقدرته على التكيف مع المتغيرات التي يشهدها العالم، إضافة إلى قدرته على مواصلة دوره المناط في توفير الظروف الملائمة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع حرصه على الالتزام بالمعايير الدولية في الحوكمة وإدارة المخاطر.

تجاوز إجمالي أصول القطاع المصرفي في الدولة حاجز 4 تريليونات درهم للمرة الأولى في تاريخها، وفق أحدث إحصائيات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي. وكشف مصرف الإمارات المركزي، في تقرير التطورات النقدية والمصرفية لشهر نوفمبر 2023، عن ارتفاع إجمالي الأصول المصرفية، شاملاً شهادات القبول المصرفية، على أساس شهري بنسبة 0.8% إلى 4.026 تريليون درهم في نهاية نوفمبر، مقارنة بنحو 3.996 تريليون درهم في أكتوبر 2023. وذكر المصرف، أن إجمالي الائتمان المصرفي ارتفع بنسبة 1% إلى 1.994 تريليون درهم في نهاية نوفمبر الماضي مقارنة بنحو 1.974 تريليون درهم في نهاية أكتوبر، مع ارتفاع بنسبة 0.8% في الائتمان المحلي وبنسبة 2.8% في الائتمان الأجنبي.

وعزا المصرف المركزي ارتفاع الائتمان المحلي إلى ارتفاع بنسب 5% و2% و6% في الائتمان الممنوح للقطاع العام (الكيانات المرتبطة بالحكومة)، والقطاع الخاص، والمؤسسات المالية غير المصرفية على التوالي. ووصل إجمالي الودائع المصرفية إلى 2.444 تريليون درهم في نهاية نوفمبر، وارتفعت ودائع المقيمين بنسبة 0.4% نتيجة لزيادات ودائع القطاع الخاص بنحو 1.9%، فيما لم تشهد ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية أي تغيير.

«موديز»: نظرة مستقبلية «مستقرة» لمصارف الإمارات

أكدت وكالة موديز لخدمات المستثمرين أن النظام المصرفي في دولة الإمارات يتمتع بنظرة مستقبلية مستقرة، مدعوماً بمستويات مرتفعة من السيولة والهوامش الرأسمالية القوية، فضلاً عن الانتعاش الاقتصادي المتواصل وتوقعات استمرار التوسع الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 18 شهراً المقبلة.

وتوقعت الوكالة أن تكون الأرباح القوية التي سجلتها البنوك الإماراتية خلال عام 2022، كافية لتمويل نمو ائتماني متوقع بنسبة 5% في عام 2023، ما يدعم احتياطيات رأس المال المستقرة على نطاق واسع.

وأشارت الوكالة في تقرير سابق لها، إلى محافظة البنوك الإماراتية على احتياطيات قوية لرأس المال مع نسبة الأسهم العادية الملموسة عند 14.8% إجمالاً في ديسمبر 2022، معتبرة إلى أن توليد الأرباح القوي سيكون كافياً لتمويل نمو الائتمان المتوقع بنسبة 5% في عام 2023، ودعم رؤوس الأموال الوقائية المستقرة على نطاق واسع.

وبحسب الوكالة سجلت أكبر أربعة بنوك إماراتية، وهي: «أبوظبي الأول» (الممنوح تصنيف /Aa3 a3 مستقر)، و«الإمارات دبي الوطني» (A2/ baa3 مستقر) و«أبوظبي التجاري» (A1/baa3 مستقر)، و«دبي الإسلامي» (A3/ba2 مستقر)، والتي شكلت 77% من الأصول المصرفية في سبتمبر 2022، أرباحاً صافية مجمعة قدرها 9 مليارات دولار (33 مليار درهم) في عام 2022، ارتفاعاً من 8 مليارات دولار (29.36 مليار درهم) في 2021، و8.3 مليار دولار (30.46 مليار درهم) في 2019. وأشارت الوكالة إلى تجاوز الربحية الإجمالية المجمعة لأكبر أربعة بنوك إماراتية، وهي: أبوظبي الأول ، والإمارات دبي الوطني وأبوظبي التجاري ودبي الإسلامي، مستويات ما قبل الجائحة في عام 2022، ما يعكس نمواً قوياً في إيرادات الفوائد ورسوم المخصصات المعتادة، لافتة إلى ارتفاع صافي الأرباح بشكل كبير لمعظم البنوك في عام 2022، بنسبة 15% إجمالاً، متجاوزاً مستويات ما قبل الجائحة من حيث القيمة المطلقة.

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك

ارتفاع مؤشر ثقة المستهلك في مصارفنا يؤكد التطور المستمر للقطاع في الدولة

كشف اتّحاد مصارف الإمارات (الممثل والصوت الموحّد للمصارف الإماراتية) عن ارتفاع ثقة العملاء في القطاع المصرفي، حيث سجلت المصارف الإماراتية معدل 90% لثقة العملاء في العام 2023 وفقاً لاستبيان مؤشر الثقة السنوي الذي يُجريه الاتحاد بالتعاون مع مؤسسة عالمية متخصصة في الدراسات والبيانات وأبحاث السوق في مجال الخدمات المالية والتي تقوم بذات الاستبيان في عددٍ كبير من الدول في مختلف أرجاء العالم.

وتفوّق أداء القطاع المصرفي في دولة الإمارات على المتوسط العالمي لمؤشر الثقة في القطاعات المصرفية عالمياً والذي بلغ 67% (مقابل 90% لدولة الإمارات) وذلك لتحلّ دولة الإمارات في المركز الثاني عالمياً والأول في آسيا وأفريقيا وأوروبا، متفوقةً بذلك على عدد من المراكز المالية العالمية المتطورة في مجال الخدمات المالية والمصرفية كسنغافورة وهونغ كونغ وتايوان وماليزيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والصين، واليابان، وفرنسا، وألمانيا.

كذلك حافظ القطاع المصرفي على المركز الأول كأكثر القطاعات التي تحظى بثقة العملاء في دولة الإمارات وذلك للسنة الثانية على التوالي، حيث ارتفع مؤشر القطاع في السنوات الأربع الأخيرة من المركز الثامن في العام 2019 إلى المركز السادس في العام 2020 ثم إلى المركز الأول في عامي 2021 و2022

هذا وقد تمكن القطاع المصرفي والمالي في دولة الإمارات من تحقيق العديد من الإنجازات، الأمر الذي عزز مكانة دولة الإمارات كمركزٍ إقليمي وعالمي للخدمات المالية عبر تبني القطاع وتوظيفه للتكنولوجيا المتقدمة في طرح خدمات مصرفية سلسة وآمنة، ومؤكداً بإن استراتيجية التحول الرقمي التي أطلقها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي تضع الأسس المتينة لضمان توفير بنية تحتية آمنة وفعّالة للخدمات المصرفية الرقمية وللاستفادة المثلى من القدرات التكنولوجية وتقنيات وحلول الذكاء الاصطناعي ومعالجة البيانات.

ويعمل اتحاد مصارف الإمارات، تحت توجيهٍ من وتعاون مستمر مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على رعاية ودعم المصارف الأعضاء في الاتحاد من أجل توفيرهم لأفضل الخدمات المصرفية للعملاء ولتطويرهم للتحول الرقمي مع الحرص على السعي للحفاظ على أقصى درجات الأمن الإلكتروني والخصوصية، وتأهيل رأس المال البشري، خاصةً الكادر الإماراتي منه، وتعزيز الأمن السيبراني، وتوظيف التكنولوجيا المتطورة من أجل تحسين إدارات المخاطر وتعزيز فاعليتها بشكلٍ مستمرّ لتطوير حلول تقنيةٍ للأعمال ولمكافحة الاحتيال، وللتأكيد على الامتثال المستمر للنظم والسياسات والتشريعات المحلية والعالمية.

ومن الجدير بالذكر أن اتحاد مصارف الإمارات قد أطلق في عام 2015 النسخة الأولى لهذا الاستبيان السنوي لقياس مستوى ثقة العملاء في المصارف، والتي أتت من باب حرص الاتحاد على تحديد وتطبيق الحلول والمبادرات الهادفة إلى تحسين الخدمات المصرفية ولرفع وتعزيز مستوى ثقة العملاء في القطاع المصرفي، إذ يوفر هذا الاستبيان سنوياً بيانات ومعلومات تساعد الاتحاد على تحديد خطوات أساسية يجب اتخاذها على مستوى كافة المصارف الأعضاء للارتقاء بالخدمات لتحقيق رضا العملاء، وهو الدور المناط بالاتحاد. ومنذ عام 2015 يقوم الاتحاد كل عام بقياس مستوى ثقة العملاء في المصارف الإماراتية الأعضاء، وهو ما يُشير إلى ارتفاع جليّ في السنوات الأربع الأخيرة، والتي إن دلّت على شيء فإنما تُدلّ على الجهود الكبيرة التي يبذلها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في إشرافه على القطاع المصرفي في الدولة وعلى الدعم الذي يقدمه الاتحاد لكافة مصارفه الأعضاء للارتقاء سوياً وللحفاظ على القطاع المالي والمصرفي الإماراتي ليكون وليبقى في المراكز المتقدمة عالمياً.

الإدارة والتنظيم

بعد بنك ويو والمارية وبنك زاند، انضمت شركة الخدمات المالية العربية إلى اتحاد مصارف الإمارات تحت بند "عضوية خاصة" اعتبارًا من 3 مارس 2023.

كما انضمّت شركة أميركيان إكسبرس (AMEX Middle East - American Express) تحت بند "عضوية خاصة" في تاريخ 26 يوليو 2023

وقد وصل عدد أعضاء اتحاد مصارف الإمارات لعام 2023 إلى 59 عضواً.

شكّل اتحاد مصارف الإمارات اللجنة العليا لمكافحة الاحتيال في مايو 2023، لمنع أعمال الاحتيال في القطاع المصرفي والمالي.

وتتكون اللجنة من شرطة أبوظبي وشرطة دبي وشرطة الشارقة وشرطة عجمان، إضافة إلى مجلس الأمن السيبراني ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واتحاد مصارف الإمارات (ويمثل الاتحاد كلّ من المدير العام ورئيس لجنة مكافحة الاحتيال التابعة لاتحاد مصارف الإمارات).

قام اتحاد مصارف الإمارات بإعادة تشكيل اللجان التالية:

1. مجموعة إدارة الثروات
2. الخدمات المصرفية الرقمية
3. العمليات
4. حماية المستهلك
5. الشؤون القانونية
6. المشاريع الصغيرة والمتوسطة
7. منع الاحتيال
8. الاستحواذ التجاري

أبرز مبادرات الاتحاد

استراتيجية التوطين في قطاعي البنوك والتأمين

بالتعاون مع لجنة الموارد البشرية لاتحاد مصارف الإمارات، كلّف اتحاد مصارف الإمارات شركة استشارية كبرى لإعداد دراسة جدوى بشأن توظيف مواطني الإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة سوق العرض. وشُكّلت لجنة توجيهية من الرؤساء التنفيذيين لبنك أبوظبي التجاري، وبنك إتش إس بي سي، وبنك دبي الإسلامي، وبنك أبوظبي الأول لمناقشة الخطة مع الشركة الاستشارية والتوصل إلى نتائج ومخرجات لتنفيذ الخطة إلى جانب فريق العمل المشكل من أعضاء لجنة الموارد البشرية. قدم الاستشاري عروضاً تقديمية مخصصة لكل هيئة معنية لعرض توصيات المشروع، كما أرسل الاتحاد الدراسة إلى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث عُقد اجتماع بين رئيس مجلس إدارة الاتحاد ومدير عام الاتحاد مع معالي محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفريق المصرف المركزي. بناءً على ذلك، وبعد مشاركة جميع المعلومات المطلوبة المتعلقة بخطة التوطين المقترحة حديثًا مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وافق مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي على خطة التوطين الجديدة التي اقترحت توظيف 5000 مواطن إماراتي خلال السنوات الخمس القادمة (توظيف 3,500 مواطن إماراتي في قطاع البنوك و1,500 موظف في قطاع التأمين).

شراكة اتحاد مصارف الإمارات مع مجموعة أكسفورد للأعمال - لإعداد تقرير أبوظبي 2023

أبرم اتحاد مصارف الإمارات شراكة مع مجموعة أكسفورد للأعمال، وهي شركة أبحاث واستشارات تقدم تحليلات ورؤى استراتيجية في مختلف القطاعات لإصدار تقرير مجموعة أكسفورد للأعمال لعام 2023

ستجري مجموعة أكسفورد للأعمال تحليلاً شاملاً للقطاع المصرفي والمالي في الإمارات العربية المتحدة في الإصدار القادم. وتؤكد شراكة اتحاد مصارف الإمارات مع مجموعة أكسفورد للأعمال على التزام الاتحاد بالشفافية وتوفير معلومات ورؤى موثوقة حول القطاع المصرفي والمالي.

وبفضل حضورها العالمي في أكثر من 30 دولة في الشرق الأوسط وإفريقيا والأميركتين وآسيا، فإن مجموعة أكسفورد للأعمال معروفة على الصعيد الدولي كمزود معلومات ميدانية متميز ومرموق حول الأسواق الأسرع نمواً في العالم.

وسيمثل التقرير، الذي سيحمل عنوان أبوظبي 2023، تتويجاً لأكثر من ستة أشهر من البحث الميداني الذي أجراه فريق من المحللين من مجموعة أكسفورد للأعمال. وسيشكل دليلاً أساسي عن العديد من جوانب دولة الإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك الاقتصاد الكلي والبنية التحتية والقطاع المصرفي والتطورات القطاعية الأخرى وسيتضمن مساهمات من كبار ممثلي القطاعين العام والخاص.

تنمية دور دولة الإمارات العربية المتحدة لتصبح مركزًا عالميًا للثروات

كلف اتحاد مصارف الإمارات شركة استشارية كبرى بوضع " خارطة طريق لإدارة الثروات في دولة الإمارات العربية المتحدة" بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وأشرفت "اللجنة التوجيهية للرؤساء التنفيذيين للمشروع"، والتي تتألف من 7 رؤساء تنفيذيين للبنوك (بنك أبوظبي الأول وسيتي بنك وبنك ستاندرد تشارترد وبنك دبي الإسلامي وبنك الإمارات للاستثمار وبنك باركليز والمشرق) على توصيات المشروع، في حين عملت مجموعة إدارة الثروات باتحاد مصارف الإمارات على تنفيذ التوصيات التي اقترحتها الشركة الاستشارية كجزء من الأولويات السنوية لمجموعة إدارة الثروات، والتي تم تقسيمها إلى 3 مجموعات عمل تغطي (1) العمليات والآليات القانونية والتنظيمية؛ (2) المنتجات والخدمات؛ و(3) حقوق المستثمرين.

استراتيجية وخارطة طريق التمويل المستدام

قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واتحاد مصارف الإمارات بتأسيس "لجنة توجيهية ولجنة فرعية للاستدامة المالية" مع الرؤساء التنفيذيين وممثلي 10 بنوك هي بنك دبي الإسلامي، ومصرف أبوظبي الإسلامي، وبنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، ومصرف الإمارات الإسلامي، وبنك ستاندرد تشارترد، وبنك إتش إس بي سي، والمشرق، وبنك أبوظبي التجاري، وبنك رأس الخيمة الوطني. ويتمثل الهدف من اللجنة التوجيهية في توحيد وتعزيز ممارسات استدامة التمويل الإسلامي في دولة الإمارات، وإنشاء مجال جديد للأعمال يركز على الاستدامة/ المنتجات والخدمات الخضراء، ووضع المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالصكوك المستدامة والخضراء والاجتماعية، ووضعها في موضعها الصحيح انطلاقاً من ريادتها وخبراتها في التمويل المستدام المتعلقة بالخدمات المصرفية الإسلامية. عُقدت عدة اجتماعات بين فريق عمل اتحاد مصارف الإمارات وفريق الهيئة العُليا الشرعية بمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث قدم فريق العمل طلب تقديم عروض وذكر أنه بحاجة إلى تعيين استشاري لمساعدة اللجنة/فريق العمل في المشروع وتحديد أهدافه ونطاقه.

تواصل اتحاد مصارف الإمارات مع العديد من الخبراء الاستشاريين وتلقى العديد من العروض. عُقد اجتماع بين اتحاد مصارف الإمارات والرؤساء التنفيذيين لأعضاء فريق العمل المعني بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة بتاريخ 15 مايو 2023 لمناقشة التقدم المحرز في المشروع الذي يهدف إلى تعزيز الممارسات المستدامة والسلوك المسؤول في القطاع المصرفي. وجرى الاتفاق خلال الاجتماع بين الرؤساء التنفيذيين على اختيار شركة استشارية كبرى للعمل في المشروع، على أن يشمل البنوك الإسلامية والتقليدية. وكان الاجتماع منتدى مهمًا للرؤساء التنفيذيين لمراجعة مراحل المشروع وتبادل الأفكار ومناقشة التحديات والفرص في دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في المؤسسات المعنية، حيث يتماشى اعتماد المصارف للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة مع التركيز العالمي المتزايد على التمويل المستدام والاستثمار المسؤول. وبدمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة، يمكن للبنوك الحد من المخاطر وتعزيز الشفافية والمساهمة في تحقيق الرفاهية العامة للبيئة والمجتمع.

تضمنت المناقشة بين الشركة الاستشارية وفريق العمل المعني بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع لاتحاد مصارف الإمارات على دراسة شاملة لاقتراح التمويل المستدام، حيث يهتم الحوار القائم بالاقتراح نفسه وكذلك العناصر المهمة الأخرى مثل خطة المشروع وتقرير

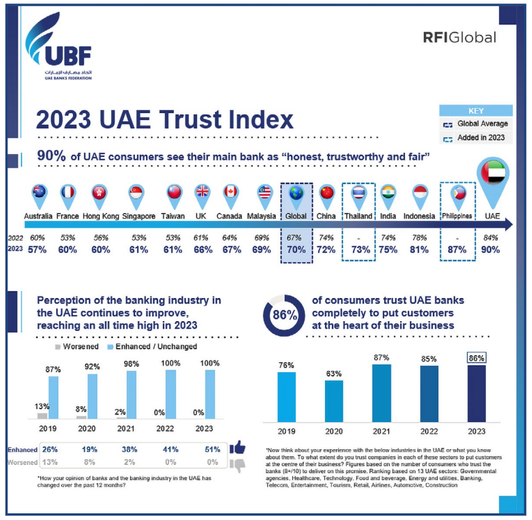

التقييم وغير ذلك من الخطوات الجوهرية الأخرى. رسمت خطة المشروع خارطة طريق الخاصة بتنفيذ اقتراح التمويل المستدام، حيث تحدد الجدول الزمني والمراحل الرئيسية والمسؤوليات لضمان التنفيذ السلس. وتتناول خارطة الطريق المسائل الرئيسية المتعلقة بالتطبيق العملي للاقتراح وجدواه وقابلية توسيع نطاقه. كما يعد تقرير التقييم عنصرًا أساسيًا في هذه المناقشة، حيث يوفر تحليلًا متعمقًا لتأثير الاقتراح والمخاطر والفوائد المحتملة. بالإضافة إلى أنه يقدم معلومات حول كيفية توافق الاقتراح مع أهداف الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ومبادئ التمويل المستدام والمتطلبات التنظيمية، مما يسهل عملية اتخاذ القرارات المستنيرة. علاوة على ذلك، يمتد الحوار إلى خطوات أساسية أخرى في مسيرة الاقتراح، مثل مشاركة أصحاب المصلحة، والامتثال التنظيمي، والتكامل مع المنتجات والخدمات المالية الحالية. وتلعب هذه الخطوات دورًا محوريًا في ضمان التنفيذ الناجح لاقتراح التمويل المستدام، نظرًا لمساعدتها في سد الفجوة بين الإطار المفاهيمي والتطبيق العملي. وبصفة عامة، تبرز هذه المناقشة التزام فريق العمل المعني بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة التابعة لاتحاد مصارف الإمارات باستكشاف الأساليب المبتكرة التي تعمل على تنسيق التمويل الأخضر مع أهداف الاستدامة وتعكس جهدًا تعاونيًا لبناء مستقبل حيث تلعب الممارسات المالية الأخلاقية والمسؤولة بيئيًا والمفيدة اجتماعيًا دورًا مركزيًا في عالم التمويل المستدام.

عقد فريق العمل المعني بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع لاتحاد مصارف الإمارات والشركة الاستشارية عدة اجتماعات لمناقشة تقرير التقييم الذي قدمته الشركة الاستشارية وإنشاء استراتيجية قوية لمواصلة دمج الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في البيئة المالية. وقد قدم تقرير الشركة الاستشارية التقييمي تحليلاً شاملاً للوضع الحالي للتمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة ولم يسلط الضوء على التحديات فقط، بل على الفرص الهائلة لدمج الاستدامة في العمليات المصرفية. وشهدت الاجتماعات مناقشات مثمرة حول التمويل الأخضر، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة، والمنتجات الاستثمارية المستدامة، حيث تبادل أعضاء اتحاد مصارف الإمارات الأفكار من واقع

تجاربهم وأفضل الممارسات العالمية. وتمثلت إحدى النتائج المهمة للاجتماعات في وضع خطة عمل، حيث وافقت البنوك على وضع جداول زمنية محددة ومؤشرات أداء رئيسية، ما يعكس التزامًا جماعيًا قويًا بتعزيز التمويل المستدام. وإدراكاً لقوة التعاون، أكدت الاجتماعات على الشراكات المحتملة مع الهيئات التنظيمية، والمؤسسات المالية الدولية، وغيرها من القطاعات لتعزيز تأثير مبادرات التمويل المستدام. كما سلط فريق العمل المعني بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع لاتحاد مصارف الإمارات الضوء على دور التمويل المستدام المحوري في بناء قطاع مصرفي مرن وواعي بيئيًا. هذا وأكدت المناقشات على الحاجة إلى استراتيجية موحدة وجهود تعاونية لإحداث تغيير كبير في القطاع المصرفي.

عُقد اجتماع مهم بين الهيئة العُليا الشرعية لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفريق العمل المعني بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة التابع لاتحاد مصارف الإمارات وممثلين من الشركة الاستشارية بتاريخ 16 أكتوبر 2023. واستعرض الاجتماع مدى التقدم المحرز في مشروع التمويل المستدام، حيث شارك الأعضاء في مناقشات واسعة، مؤكدين على أهمية التعاون في دفع أهداف المشروع إلى الأمام. وتمحور جزء كبير من النقاش حول تطوير وتعزيز الأطر السياسية والتنظيمية لدعم ممارسات التمويل المستدام. علاوة على ذلك، تطرق الاجتماع إلى التحديات القائمة في تنفيذ ممارسات التمويل المستدام، مركزًا على حلول التغلب على هذه العقبات. وناقش الحضور مسألة وضع معايير وأهداف واضحة، مما يضمن قابلية قياس التقدم في المشروع وتوافقه مع معايير الاستدامة الدولية. وشدد الاجتماع على التزام القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة بتبني وتطوير التمويل المستدام. حيث يعكس اجتماع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وفريق العمل المعني بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة باتحاد مصارف الإمارات والشركة الاستشارية جهداً جماعيًا لجعل دولة الإمارات العربية المتحدة مركزًا رائدًا للممارسات المصرفية المستدامة.

وبلغ إجمالي التمويل الأخضر لـ 6 بنوك إماراتية رائدة (وهي: بنك أبو ظبي الأول، وبنك أبو ظبي التجاري، وبنك الإمارات دبي الوطني، وبنك دبي الإسلامي، وبنك المشرق، ومصرف أبو ظبي الإسلامي) أكثر من 190 مليار درهم (51.8 مليار دولار) حتى نهاية العام الماضي (2022)، حيث خُصِصت هذه التمويلات لمشاريع متنوعة في مجال الطاقة المتجددة وتحويل النفايات إلى طاقة والتكنولوجيا الخضراء.

أن النمو الكبير في إجمالي التمويل الأخضر من البنوك الأعضاء يأتي نتيجة لمبادرات وتوجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتعزيز التمويل الأخضر والمستدام، حيث يضع المصرف المركزي الاستدامة ضمن أولوياته الاستراتيجية، وأطلق عدداً من المبادرات التي تضع الأطر لضمان الامتثال للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتي تدعم جميعها المبادرات خلال "عام الاستدامة" واستضافة دولة الإمارات العربية المتحدة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)

المؤتمرات والأنشطة

البيع الأخلاقي - المرحلة الثانية

كلف اتحاد مصارف الإمارات استشاريًا رائدًا بإعداد دراسة لتنفيذ المرحلة الثانية من المشروع، بالتعاون مع لجنة الخدمات المصرفية للأفراد ولجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ولجنة إدارة الثروات في اتحاد مصارف الإمارات. كما شُكّلت لجنة توجيهية من الرؤساء التنفيذيين لبنك دبي التجاري وبنك رأس الخيمة الوطني وبنك الفجيرة الوطني للإشراف على المشروع مع الشركة الاستشارية ومناقشة نتائجها ومخرجات المشروع لتنفيذ المرحلة الثانية.

خلال تطوير المشروع، أصدر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي نظام حماية المستهلك التي تضمنت أيضًا معايير البيع الأخلاقي. نتيجة لذلك، غيّر اتحاد مصارف الإمارات نطاق"إطار البيع الأخلاقي - المرحلة الثانية" لمساعدة المصارف على تصميم مقاييس الصناعة لتقييم تقدم البنك بخصوص تنظيم نظام حماية المستهلك، بما في ذلك مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة للمناطق الخاضعة لحماية المستهلك والتي تتعلق بالبيع الأخلاقي، لمساعدة البنوك على استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية كجزء من تنفيذ نظام حماية المستهلك الخاصة بهم. وخلال اجتماع المجلس الاستشاري للرؤساء التنفيذيين لاتحاد مصارف الإمارات، قدمت لجنة الخدمات المصرفية للأفراد تحديثًا حول مشروع المرحلة الثانية "إطار البيع الأخلاقي" والإنجازات المتعلقة به بما في ذلك أداة "التقييم الذاتي". ومع التأكيد بأن هذه الأداة اختيارية للبنوك والمؤسسات، فيمكنها تحقيق الاتساق في القطاع. بناء على ذلك، أيد الرؤساء التنفيذيون استخدام الأداة على أساس طوعي.

المناورات السيبرانية - الدورة الثانية

شاركت لجنة أمن المعلومات التابعة لاتحاد مصارف الإمارات، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وستة مصارف محلية كبيرة (بنك الفجيرة الوطني، إتش إس بي سي، بنك أبوظبي الأول، المشرق، بنك الإمارات دبي الوطني، مصرف أبوظبي الإسلامي) في "المناورات السيبرانية - الدورة الثانية" في عام 2022، وكانت جهة المراقبة الرئيسية هو مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

قدمت الشركة المتخصصة التي وقع عليها الاختيار والتي تعاقد معها اتحاد مصارف الإمارات بيئة تحاكي كل مصرف، ثم خضعت بيئة المحاكاة للإصابة بالبرمجيات الخبيثة واخترُقت باستخدام التقنيات التي يستخدمها المتسللون المتقدمون ومجموعات التهديد، وكان على تلك المصارف تحديد كيفية وقوع الإصابة وكيفية احتوائها والقضاء عليها وعلاج آثارها، بمعنى الاستجابة لمثل هذه الحوادث. وقد استضاف اتحاد مصارف الإمارات أكبر تمرين للمناورات السيبرانية في المنطقة بتاريخ 6 أكتوبر 2022 تحت إشراف المصرف المركزي، وحضور خبراء في مجال الأمن السيبراني. وقد استُخدمت فيه تجربة محاكاة لتقييم استجابة فرق الأمن السيبراني للهجمات، والوقوف على نقاط القوة والضعف من خلال التعامل مع الهجمات الافتراضية التي نفذها الخبراء.

ونفذ اتحاد مصارف الإمارات والمصرف المركزي جميع السيناريوهات المحتملة أثناء الفعالية مع العديد من الشركاء الاستراتيجيين. وشارك في الفعالية مجلس الأمن السيبراني في الإمارات العربية المتحدة، وهيئة أبوظبي الرقمية، وشرطة أبوظبي، وشرطة دبي، ومركز دبي للأمن الإلكتروني، ومؤسسة جارتنر، وممثلون عن المصارف المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي. تساعد الهجمات السيبرانية على التعرف على الهجمات الإلكترونية واكتشافها والتعامل معها من خلال توفير معلومات حول أساليب المهاجم وتقنياته وعوامل التهديد.

وشارك رؤساء وأعضاء فرق المعلومات والأمن السيبراني في هذا التمرين بالإضافة إلى ممثلي الرؤساء التنفيذيين من المصارف الأعضاء (بنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني، والمشرق، وإتش إس بي سي الشرق الأوسط، وبنك الفجيرة الوطني، ومصرف أبوظبي الإسلامي) علاوة على المؤسسات المالية، وذلك لتبادل الخبرات والمعارف للارتقاء باستعداد القطاع المصرفي الإماراتي لمواجهة الهجمات الإلكترونية.

اتحاد مصارف الإمارات ينظم محاضرة عن إدارة المخاطر ومناهج إدارة مخاطر الائتمان

نظّم اتحاد مصارف الإمارات (الممثل والصوت الموحد للمصارف الإماراتية)، على مسرح بنك المشرق، محاضرةً قدمها البروفيسور إدوارد ألتمان، أستاذ علوم التمويل في جامعة نيويورك، والخبير العالمي في مجال إدارة المخاطر ومطوّر نظرية الـ (زِد سكور - Z Score/Z Value) وذلك في يوم 17 مارس 2023 وبمشاركة العدد الكبير من المسؤولين والعاملين في البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات ومن المهتمين بالقطاع المالي.

واستعرض البروفيسور إدوارد ألتمان تعريفه لما يسمّى بالشركات الشبح التي تتمكن من الاستمرار في العمل لفترة طويلة نسبياً رغم عدم قدرتها على تحقيق أرباح أو الوفاء بالتزاماتها، وتناول العوامل التي تدعم هذه الشركات وكيفية تطبيق نماذج إدارة مخاطر الائتمان عليها، واستعرض تطبيقات نموذج ألـ Z Value المستخدم في معظم المصارف في أكثر من 20 دولة خلال الفترة بين عامي 1990 إلى 2021

وناقش الخبير المالي العالمي سُبل تطوير قدرات المرونة للشركات والمؤسسات الاقتصادية والوضع الحالي في الدورة الائتمانية، والعوامل المساعدة في تحديد مراحل الدورة الائتمانية، والتوقعات الخاصة المرتبطة بمعدلات الفائدة المرتفعة للسندات، كما تطرق إلى معدل القروض المتعثرة في أوروبا والولايات المتحدة والصين وعائدات الدَّين، والعوامل الإيجابية والسلبية في كل دورة ائتمانية.

وتناول البروفيسور إدوارد ألتمان نماذج زِد سكور (Z-Score) لإدارة مخاطر الائتمان والتحوّط من الإفلاس، والتي طورّها شخصياً على مدى خمسة عقود، مُسلطاً الضوء على المقارنة في هذه النماذج بين عامي 2019 و2022. ومنذ طرح نماذج زد-سكور (Z-Score) في نهاية الستينيات من القرن العشرين يستمر تطبيقها على نطاق واسع في العديد من القطاعات الاقتصادية في الأسواق المتطورة والناشئة، حيث يعمل الخبراء الماليون على تطوير واعتماد العديد من الأساليب الجديدة لإدارة المخاطر.

وتشمل أبحاث ودراسات البروفيسور إدوارد ألتمان تحليلات الإفلاس، ودراسته لسياسات الائتمان والإقراض وإدارة المخاطر والقوانين المصرفية وتمويل المؤسسات وأسواق المال.

وقد عمل البروفيسور إدوار ألتمان أستاذاً للإفلاس وإعادة التنظيم وإدارة مخاطر الائتمان في إطار برنامج إدارة المخاطر للتعليم التنفيذي في كلية ستيرن للأعمال في جامعة نيويورك العريقة وبرنامج الماجستير التنفيذي العالمي لإدارة الأعمال. وتولى مهام مدير أبحاث أسواق الدَّين والائتمان في مركز سولومون لدراسة المؤسسات المالية في جامعة نيويورك، كما شغل منصب رئيس برنامج ماجستير إدارة الأعمال في كلية ستيرن لمدة 12 عاماً. وكذلك عمل مستشاراً لدى العديد من الهيئات الحكومية الأمريكية وكبرى المؤسسات المالية وشركات المحاسبة، وألقى عدداً لا يُحصى من المحاضرات أمام العديد من المسؤولين التنفيذيين في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأوروبا وأستراليا، ونيوزلندا، وآسيا، وأفريقيا.

اتحاد مصارف الإمارات يوقع مذكرة تفاهم مع الجمعية الأذربيجانية للبنوك لتعزيز التعاون

وقّع اتحاد مصارف الإمارات (الممثل والصوت الموحّد للمصارف الإماراتية)، في تاريخ 15 فبراير 2023، مذكرة تفاهم مع الجمعية الأذربيجانية للبنوك (المظلة الموحدة للمصارف والمؤسسات المالية في جمهورية أذربيجان) بهدف تعزيز التعاون وتبادل الخبرات لدعم القطاع المالي والمصرفي في البلدين.

وقام السيد جمال صالح (المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات) والسيد ذاكر نوروييف (رئيس الجمعية الأذربيجانية للبنوك) بتوقيع مذكرة التفاهم التي تهدف إلى تعزيز الروابط وتطوير أعمال المؤسسات المالية والمصرفية الأعضاء في الجانبين والتي تتم دوماً بالإشراف والتوجيه المباشر من المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة وبنك أذربيجان المركزي.

ويشمل نطاق مذكرة التفاهم تنظيم أنشطة مصرفية متنوعة ما بين الطرفين لتبادل المعارف والخبرات بما في ذلك ورش عمل مشتركة وبرامج تدريبية وتوعوية.

ويأتي توقيع مذكرة التفاهم في ظل الارتفاع الملحوظ في التبادل التجاري ما بين البلدين وزيادة الاستثمارات المشتركة، حيث شهد التبادل التجاري خلال العام الماضي (2022) نمواً يتجاوز 100% مقارنة بالعام 2021، كما تم افتتاح المكتب التجاري التمثيلي لجمهورية أذربيجان في دولة الإمارات، التي تعتبر مركزاً تجارياً ولوجستياً عالمياً.

اتحاد مصارف الإمارات ينظم لقاء بين رئيس مكافحة التهديدات السيبرانية في وزارة الخزانة الأمريكية ومسؤولي البنوك في الدولة

نظم اتحاد مصارف الإمارات، (الممثل والصوت الموحّد للمصارف الإماراتية) لقاءً مشتركاً للسيد رايان بريك رئيس مجموعة مكافحة التهديدات السيبرانية في وزارة الخزانة الأمريكية والوفد المرافق له، الذي ضمّ عدداً من مسؤولي وزارة الخزانة، مع عدد من كبار المسؤولين في مجال مكافحة التهديدات السيبرانية في البنوك العاملة في الدولة.

وبحث الطرفان أحدث التطورات التي يشهدها القطاع المصرفي في دولة الإمارات وفي الولايات المتحدة من حيث تنوّع التهديدات السيبرانية التي تواجهها المصارف، والجهود المستمرة لتعزيز الأمن السيبراني واتباع أفضل الممارسات لرفع مستوى أمن وحماية البنية التحتية الرقمية للقطاع المصرفي والمالي وتوفير بيئة آمنة للعملاء.

ونظم السيد جمال صالح، المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات هذا اللقاء الذي شارك فيه كبار مسؤولي إدارة الأمن السيبراني في وزارة الخزانة الأمريكية وكبار المسؤولين في البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات في ذات المجال، حيث ناقش الطرفان أهم التطورات المتعلقة بحماية المصارف الأعضاء في القطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

وأشار السيد رايان بريك رئيس مجموعة مكافحة التهديدات السيبرانية في وزارة الخزانة الأمريكية إلى أهمية تحلي المؤسسات المالية بالحيطة اللازمة في إدارة تلك المخاطر واتخاذ إجراءات كافية ومتطورة في مجال الأمن السيبراني فيما يتعلق بحماية العملاء ومواجهة كافة التهديدات والتحديات السيبرانية والتي تتغير يوماً بعد يوم.

وجاء تنظيم هذا اللقاء بناءً على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لإتاحة الفرصة للأعضاء للنقاش مع السيد رايان بريك وكبار مسؤولي الأمن السيبراني في وزارة الخزانة الأمريكية، بشأن الإجراءات والحلول التي تطبقها البنوك الأمريكية والبنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات من أجل التصدي لعمليات الاحتيال السيبرانية المتجددة وتأكيد الدعم والتوجيه الدائم الذي يقدمه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لكافة البنوك في الدولة وعمله الدؤوب لضمان امتثال كافة المصارف في الدولة لكافة التشريعات والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال والحد من المخاطر التي تواجهها البنوك الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات.

السيد رايان بريك أعرب عن شكره لاتحاد مصارف الإمارات لتنظيمه اللقاء ولجمعه بين الطرفين من أجل تبادل وجهات النظر.

اجتماع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي واتحاد مصارف الإمارات وماستركارد حول استشراف التهديدات المستقبلية

تواصلت شركة ماستركارد مع اتحاد مصارف الإمارات فيما يتعلق بممارسة استشراف التهديدات المستقبلية الذي قامت به شركة ماستركارد في الماضي في بلدان مختلفة مثل الولايات المتحدة وأيرلندا. ويُعرف هذا الممارسة باسم "استشراف التهديدات المستقبلية" على التهديدات المستقبلية التي تواجه صناعات مثل الذكاء الاصطناعي والحوسبة الكمية خلال السنوات الخمس إلى الخمس عشرة القادمة.

ويعتمد استشراف التهديدات المستقبلية على معرفة الخبراء بإنشاء أطر عمل تفصيلية يمكن للمؤسسات الاستفادة منها لتخطيط واستثمار الموارد التي تحتاجها لمعالجة أو تجنب المخاطر التي تلوح في الأفق لمدة 10 سنوات أو أكثر في المستقبل.

كانت شركة ماستركارد تتطلع إلى شراكة محتملة مع اتحاد مصارف الإمارات ومجلس الأمن السيبراني وربما مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي من أجل استضافة ممارسة استشراف التهديدات المستقبلية.

وستضيف هذه الممارسة منظورًا جديدًا للمصارف فيما يتعلق بالتهديدات المستقبلية. وقام اتحاد مصارف الإمارات بترتيب بعض الاجتماعات بين مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وشركة ماستركارد ولجنة أمن المعلومات باتحاد مصارف الإمارات لمناقشة نطاق ومتطلبات هذه الاجتماعات.

اتحاد مصارف الإمارات يُنظّم محاضرةً للرؤساءِ التنفيذيين للمصارفِ الأعضاء عن تأثيرِ التضخّم على الاقتصاد والصناعة المصرفية قدمها المؤلف ستيفن د. كينج

ضمن جهوده لتشجيع تبادل الأفكار والاراء التي تسهم في تطوير العمل المصرفي والمساهمة في التنمية الاقتصادية، نظّم اتحاد مصارف الإمارات، (الممثل والصوت الموحد للمصارف الإماراتية)، محاضرة قدمها المؤلف والخبير الاقتصادي ستيفن د. كينج، المستشار الاقتصادي الأول في مؤسسة HSBC المصرفية (إتش إس بي سي) عن التطورات الاقتصادية العالمية وتأثيراتها على الصناعة المصرفية.

عُقدت المحاضرة في يوم 8 يونيو 2023 في المقر الرئيسي لبنك المشرق بمشاركة عدد كبير من الرؤساء التنفيذيين للمصارف الأعضاء في الاتحاد والمهتمين بالقطاع المالي والاقتصادي، إضافةً إلى معالي عبدالعزيز الغرير (رئيس مجلس إدارة اتحاد مصارف الإمارات) الذي رحب باستضافة السيد ستيفن د. كينج ومرافقيه من الإدارة العليا في مصرف HSBC، ومنهم السيد محمد المرزوقي، الرئيس التنفيذي لمصرف HSBC

وتناولت المحاضرة تأثيرات ارتفاع التضخم في الاقتصادات المتطورة على الاقتصاد العالمي والقطاع المصرفي، وكيفية التعامل معها، إضافةً إلى إجابة الخبير الاقتصادي على العديد من التساؤلات التي أثارها الحضور.

واستعرض الخبير الاقتصادي، ستيفن د. كينج، أهم الدروس التي أشار إليها في كتابه الشهير "يجب أن نتحدث عن التضخم 14 درساً من الـ 2000 سنة الأخيرة" الذي صدر في نهاية شهر أبريل 2023، وأثار الكتاب اهتماماً واسعاً في الأوساط الاقتصادية في العالم ووصفته صحيفة "الفاينانشيال تايمز" المرموقة بأنه الكتاب الذي "لا غنى عنه لصُنّاع السياسات في مختلف أنحاء العالم".

وقدم ستيفن د. كينج استعراضاً شاملاً لأسباب التضخم وتأثيراته، مشيراً إلى أن "التحدي الأكبر يكمن في كيفية معرفة طبيعة التضخم، إذ قد يكون مؤقتاً أو لديه القدرة على الاستمرار"، موضحاً أن هناك الكثير من الأسباب التي أدت إلى موجة التضخم الحالية مثل الاندفاع في سياسات التيسير الكمي، الذي أسهم في خفض أسعار الفائدة من خلال شراء السندات الحكومية على نطاق واسع. كذلك أشار إلى أن التوسع النقدي خلال فترة جائحة كوفيد- 19 أدى إلى زيادة الفوائض النقدية، مع عدم اتخاذ إجراءات مباشرة للتعامل مع ارتفاع معدلات التضخم، فعلى سبيل المثال ارتفع معدل التضخم من 0.3% إلى 10% في المملكة المتحدة خلال عامين ونصف دون اتخاذ أي إجراء لكبحه".

ووفقاً لتقديرات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، يتوقع أن تتراجع معدلات التضخم في العام 2023 إلى 3.2% مقارنةً بـ 4.8% في العام 2022 مع استمرار ارتفاع معدل النمو الاقتصادي، حيث يتوقع أن يصل ذلك إلى 3.9% خلال العام 2023

ومن الجدير بالذكر أن مؤلفات الخبير الاقتصادي ستيفن د. كينج تحظى باهتمام كبير في الأوساط الاقتصادية، حيث يقدم رؤى ثاقبة عن الاقتصاد العالمي، وتتناول تحليلاته ديناميكيات التجارة العالمية وتأثير العولمة على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، والتحديات التي يجب على صناع السياسات والأفراد مواجهتها في الاقتصاد العالمي الذي يتميز بتسارع المتغيرات، ووضع مناهج مبتكرة لمواجهة التحديات الاقتصادية. ومن أهم مؤلفاته كتاب "عندما ينفد المال: نهاية الثراء الغربي" الذي نشر في العام 2013، ويتناول فيه الآثار الاقتصادية طويلة الأجل للديون المفرطة، والتحولات الديموغرافية، وندرة الموارد، إذ يرى أن الاقتصادات الغربية اعتمدت بشكل كبير على النمو الذي تغذيه الديون، ما أدى إلى مستويات غير مستدامة من الاقتراض، الأمر الذي يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، ويستدعي إجراء تعديلات كبيرة في السياسات الاقتصادية، كما أصدر ستيفن د. كينج كتاب "فقدان السيطرة.. المخاطر التي تهدد ازدهار الغرب" والذي تم نشره في العام 2010

اتحاد مصارف الإمارات وتمرين "استشراف التهديدات المستقبلية" من شركة ماستركارد لاستشراف التهديدات المستقبلية

أكد اتّحاد مصارف الإمارات (الممثل والصوت الموحد للمصارف الإماراتية) أهمية مواصلة الجهود لتطوير القطاع المصرفي ودراسة أحدث التوجهات لضمان المحافظة على مكانته الريادية، وحماية البنية التحتية الرقمية وتعزيز مستوى أمان حلول المدفوعات المتطورة، ومواكبة المستجدات والتحولات المتسارعة في التقنيات الحديثة تماشياً مع توجيهات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الذي يحرص على دعم وتسريع وتطوير التحول الرقمي مع توفير أقصى درجات الأمن، وتعزيز الأمن السيبراني.

جاء ذلك خلال الفعالية التي نظمتها لجنتا إدارة أمن المعلومات واللجنة الاستشارية لأمن المعلومات التابعتان لاتحاد مصارف الإمارات بالتعاون مع ماستركارد يوم الخميس الموافق 7 ديسمبر، لاستشراف التهديدات المستقبلية (Threatcasting). وركز المشاركون في الفعالية على التهديدات المستقبلية المحتملة للتكنولوجيا المتطورة مثل الحوسبة الكمية والذكاء الاصطناعي.

يأتي تنظيم هذه الفعالية ضمن الجهود المستمرة لاتّحاد مصارف الإمارات لضمان توفير تجربة مصرفية آمنة في ظل التطورات المتسارعة في توظيف التكنولوجيا المتطورة في القطاع المصرفي والمالي، الأمر الذي يتطلب أهمية استشراف التهديدات المستقبلية المحتملة لمعرفة أكثر المخاطر المتوقعة التي يمكن حدوثها في ظل تبني هذه التقنيات الحديثة، ووضع الحلول الملائمة للتعامل معها.

وتعمل ماستركارد بالتعاون مع خبير علوم المستقبليات البروفيسور "بريان ديفيد جونسون"، مدير مختبر التوقعات المستقبلية في جامعة ولاية أريزونا الأمريكية، ومع عدد من الخبراء في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعاملين في القطاعين العام والخاص، على إجراء ورش عمل وتمارين لوضع نماذج عملية لاستشراف وفهم التهديدات المستقبلية المحتملة خلال العشر سنوات المقبلة.

وشهدت الفعالية تقسيم المشاركين من مختلف البنوك الأعضاء في اتّحاد مصارف الإمارات إلى مجموعات تقوم كل منها بدراسة التهديدات المحتملة وتأثيراتها على القطاع المالي والمصرفي وأفضل السبل الممكنة للتعامل مع هذه التهديدات من أجل ضمان وسلامة البنية التحتية الرقمية، وعدم تأثر العملاء بأية تهديدات.

ويُذكر أن استراتيجية استشراف التهديدات المستقبلية (Threatcasting) تركز على مختلف الجوانب التي قد تؤثر على قطاع معيّن، حيث يُسهم تطبيقها في القطاع المصرفي والمالي في وضع السيناريوهات والحلول الملائمة لمنع الاحتيال والتغييرات المتوقعة في الأطر التشريعية والتنظيمية، وكيفية المحافظة على ثقة العملاء عبر معرفة التهديدات والاستجابة الفعالة لها. وكذلك، تُسهم هذه الاستراتيجية في تحقيق المرونة التشغيلية للقطاع المصرفي في التعامل مع المستجدات والتطورات المتسارعة والأزمات، بحيث تكون قادرة على حماية أنظمتها وبياناتها ومصالح عملائها بشكل أفضل، وتعزيز بيئة مالية أكثر أماناً ومرونة.

اجتماعات استراتيجية

الحوار الإماراتي السويسري

شارك اتحاد مصارف الإمارات، بناءً على طلب وزارة المالية، في الحوار المالي الخامس بين الإمارات وسويسرا الذي عقد في 2 مايو 2023 في العاصمة السويسرية، برن. وبحث الطرفان سبل تعزيز العلاقات الاستراتيجية والتعاون الثنائي في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية والمالية ذات الاهتمام المشترك.

وترأس سعادة يونس الخوري، وكيل وزارة المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفد دولة الإمارات العربية المتحدة الذي ضم سعادة سفيرة الدولة لدى الاتحاد السويسري والرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي العالمي والرئيس التنفيذي للخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي؛ ورئيس الشؤون الدولية - المدير التنفيذي في سوق أبوظبي العالمي؛ والرئيس التنفيذي للاستراتيجية والابتكار والمشاريع في مركز دبي المالي العالمي ومدير إدارة مكتب الديون الاتحادية في وزارة المالية ومدير إدارة الضرائب الدولية في وزارة المالية وقطاع السياسة المالية والاستقرار في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ورئيس قسم الشؤون الاقتصادية الأوروبية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي ورئيس قسم تبادل المعلومات الضريبية في وزارة المالية ومدير الرقابة الاحترازية في سلطة دبي للخدمات المالية إلى جانب المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات والمكتب التنفيذي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

حضر الاجتماع من الجانب السويسري سعادة وزيرة المالية الدولية في وزارة المالية الفيدرالية السويسرية، ونائب وزيرة المالية السويسرية للشؤون المالية الدولية، بالإضافة إلى كبار المسؤولين من البنك الوطني السويسري (Swiss National Bank) ووزارة الخارجية والمكتب الفيدرالي للبيئة (FOEN) وجمعية المصرفيين السويسريين.

اتّحاد مصارف الإمارات يُنظم ندوة عن آفاق الخدمات المصرفية والتمويل المفتوح

نظم اتّحاد مصارف الإمارات، (الممثل والصوت الموحّد للمصارف الإماراتية)، ندوة عن آفاق الخدمات المصرفية المفتوحة والتمويل المفتوح يوم الخميس 22 يونيو 2023 عبر تقنية الاتصال المرئي، شارك فيها عددٌ كبير من الخبراء في التكنولوجيا المالية والقطاع المصرفي من ممثلي البنوك الأعضاء في الاتحاد.

جاء تنظيم الندوة ضمن الجهود المتواصلة التي يبذلها اتّحاد مصارف الإمارات للقيام بمهامه في تعزيز ريادة القطاع المصرفي بدولة الإمارات عبر دعمه للتحول الرقمي وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة في توفير خدمات مصرفية تلبي متطلبات العملاء، والذي يتوافق مع توجيهات وسياسات مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الذي وضع الأطر عامة للاستفادة من التمويل المفتوح عبر دعم عملية استخدام البيانات المالية التي تمت الموافقة عليها مسبقاً من قبل العملاء لتطوير تطبيقات وخدمات مالية مبتكرة وتوفير حلول تضمن للعملاء من الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات تحكماً أفضل بمعلوماتهم.

اجتماع بين اتحاد مصارف الإمارات وفريق اتحاد مصارف الكويت

عُقد اجتماع مع وفد اتحاد مصارف الكويت بتاريخ 15 نوفمبر 2023، لمناقشة المصالح المشتركة وسبل تعزيز التعاون بين الطرفين

الاجتماع مع المجلس الوطني الاتحادي

بناءً على طلب المجلس الوطني الاتحادي، عُقد اجتماع بين المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات وعضو من اللجنة القانونية لاتحاد مصارف الإمارات وممثلي المجلس الوطني الاتحادي لمناقشة تأثير لوائح سوق العمل على التغيرات الاقتصادية في الدولة. عقب الاجتماع، طلب المجلس الوطني الاتحادي من اتحاد مصارف الإمارات موافاتهم بقائمة بجميع اللوائح والقوانين التي تواجه البنوك مشكلات فيها حيث ووعدوا بمزيد من المناقشة على أعلى مستوى. وأرسلت قائمة اتحاد مصارف الإمارات إلى المجلس الوطني الاتحادي في 20 فبراير 2023

الاتحاد النمساوي للمصارف واتحاد مصارف الإمارات

عُقد اجتماع في 4 سبتمبر 2023 بين المدير العام للغرفة الاقتصادية الفيدرالية النمساوية، الذي يرأس اتحاد المصارف النمساوية، والمدير العام لاتحاد مصارف الإمارات، لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون بين الطرفين.

اجتماع جمعية المصرفيين النمساويين (Bankenverband)

اجتمع المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات مع ممثلي جمعية المصرفيين النمساويين، لمناقشة سبل التعاون وتبادل الخبرات ومذكرة التفاهم المحتملة.

اجتماع مع وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي - البنك المركزي الأردني

عُقد اجتماع بين اتحاد مصارف الإمارات ووحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي التابعة للبنك المركزي الأردني في 7 فبراير 2023 لبحث سبل التعاون في مجال معلومات التهديدات والأمن السيبراني. وناقش المشاركون في الاجتماع أهمية زيادة سبل التعاون وتبادل المعلومات بين البنوك والمؤسسات المالية الأردنية والإماراتية في معالجة التهديدات والثغرات الأمنية في مجال الأمن السيبراني.

وهدف الاجتماع إلى تحسين فهم البلدين لوضع الأمن السيبراني وتحديد المجالات التي سيكون التعاون فيها مفيدًا للطرفين. واستعرض اتحاد مصارف الإمارات خبراته في مجال معلومات التهديدات والأمن السيبراني بالإضافة إلى المبادرات الأخيرة لتعزيز أفضل الممارسات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

واطلع اتحاد مصارف الإمارات على أحدث اتجاهات الأمن السيبراني في الأردن ونهجها في مجال الأمن السيبراني من وحدة الاستجابة للحوادث السيبرانية للقطاع المالي والمصرفي. وبشكل عام، مثل الاجتماع خطوة مهمة نحو تعزيز العلاقات بين البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية بالإضافة إلى تعزيز المزيد من سبل التعاون وتبادل المعلومات في مجالات الأمن السيبراني. وفي ظل تطور وضع الأمن السيبراني، يجب على المؤسسات المالية أن تتعاون لتخفيف المخاطر وحماية عملائها وأصحاب المصلحة من الأضرار المحتملة. ومن خلال التعاون المشترك، يمكن للبنوك المساعدة في البقاء في الطليعة في مجال الأمن السيبراني وضمان استمرار مرونة قطاع الخدمات المالية.

اجتماع بين اتحاد مصارف الإمارات وجمعية المصرفيين السيريلانكيين

عُقد اجتماع بتاريخ 6 ديسمبر 2023 بين مدير عام اتحاد مصارف الإمارات ونائب الرئيس والأمين العام لجمعية المصرفيين السيريلانكيين لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك وسبل تعزيز التعاون بين الطرفين.

المؤتمر الإقليمي الأول للعقول المبدعة في التدقيق الداخلي مع معهد الإمارات للمدققين الداخليين

بناءً على طلب لجنة التدقيق في اتحاد مصارف الإمارات، عُقد اجتماع بتاريخ 5 أكتوبر 2023 بين المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات ورئيس جمعية المدققين الداخليين، لمناقشة المسائل التي تحظى بالاهتمام المشترك بين اتحاد مصارف الإمارات وجمعية المدققين الداخليين في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشمل ذلك مؤتمر العقول المبدعة في التدقيق الداخلي الذي نظمته جمعية المدققين الداخليين والذي عقد في الفترة من 6 إلى 8 نوفمبر 2023 في جزيرة ياس بأبوظبي. وتمت استضافة مؤتمر العقول المبدعة في التدقيق الداخلي خارج الولايات المتحدة للمرة الأولى، والذي استقطب أكثر من 1000 متخصص في قطاع التدقيق الداخلي.

وتضمن المؤتمر حلقات نقاش ضمت نخبة من المتخصصين من مختلف لجان اتحاد مصارف الإمارات. تمت المناقشة العديد من المواضيع المحورية، ويشمل ذلك أهداف دولة الإمارات العربية المتحدة الطموحة المتمثلة في تحقيق الحياد الكربوني والدور الأساسي للخدمات المصرفية في هذه المبادرات البيئية. وناقش الخبراء الفروق الدقيقة في التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويشمل ذلك الأطر التنظيمية والسياسات.

اجتماع مشترك بين المصرف المركزي وسوق أبوظبي العالمي واتحاد مصارف الإمارات لمناقشة منصة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة

اجتمع اتحاد مصارف الإمارات مع سوق أبوظبي العالمي والمصرف المركزي في 25 يناير 2023 لمناقشة "منصة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة" في سوق أبوظبي العالمي والتي ستدعم نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وستركز على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على تمويل الديون (رأس المال العامل والتمويل التجاري) ثم التوسع في أنواع أخرى من التمويل (الأسهم ورأس المال الاستثماري) والخدمات غير التمويلية (خاصة الخدمات المدارة) في محاولة لتقليل الجهد التشغيلي للبنوك والشركات الصغيرة والمتوسطة.

قام اتحاد مصارف الإمارات بعد ذلك بترتيب "جولة تفصيلية" للمصارف في منصة تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة التابعة لسوق أبوظبي العالمي في 8 مارس شملت أعضاء لجنة الخدمات المصرفية للأفراد ولجنة الائتمان للأفراد باتحاد مصارف الإمارات ولجنة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أعضاء مختارين من لجنة إدارة المخاطر ولجنة ائتمان الشركات التجارية، والتي كانت عبارة عن استعراض ثنائي للوضع الحالي لمسار عملاء البنوك من قطاع الأعمال وشمل جدول الأعمال: المقدمة، واستعراض مسار عملاء البنوك، ومراجعة بيانات طلبات القروض على المنصة، ومناقشة منتجات القروض المحتملة التي سيقدمها البنك.

اجتماع لجنة التدقيق الشرعي الداخلي التابعة لاتحاد مصارف الإمارات وجمعية المدققين الداخليين في دولة الإمارات العربية المتحدة

اجتمعت لجنة التدقيق الشرعي الداخلي وجمعية المدققين الداخليين في الإمارات العربية المتحدة بتاريخ 2 مايو 2023، بحضور رئيس جمعية المدققين الداخليين في دولة الإمارات، ورئيس لجنة التدقيق الشرعي الداخلي، وأعضاء من جمعية المدققين الداخليين ولجنة التدقيق الشرعي الداخلي باتحاد مصارف الإمارات. نوقش في الاجتماع مقترح إنشاء برنامج اعتماد للمدققين الداخليين الشرعيين، الذي يعد مهمًا في مجال التمويل الإسلامي والتدقيق، إذ يسهم في تحقيق أهداف مختلفة مثل ضمان توافر المعرفة والخبرة اللازمتين في المبادئ والمعاملات الإسلامية لدى المتخصصين العاملين في مجال الامتثال للشريعة والتدقيق الداخلي. كما يسهم في المساعدة في الحفاظ على الالتزام السليم بالشريعة داخل المؤسسات المالية، ما يضمن جاهزية المدققين لتقييم الالتزام بالمبادئ الإسلامية والتحقق منه بشكل فعال. كذلك يعزز برنامج اعتماد المدققين الداخليين الشرعيين الثقة بين أصحاب المصلحة، بما في ذلك العملاء والمستثمرين والهيئات التنظيمية.

ويُعد وجود متخصصين معتمدين التزام بالتمسك بأعلى معايير السلوك الأخلاقي وممارسات التمويل الإسلامي، وهذا بدوره يعزز الشفافية والمصداقية داخل قطاع الصيرفة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك، يوفر برنامج الاعتماد إطارًا موحدًا لتطوير المهارات والكفاءات المتخصصة الخاصة بالامتثال للشريعة الإسلامية والتدقيق الداخلي ويمكّن المتخصصين من اكتساب معرفة متعمقة بفقه المعاملات الإسلامية ومنهجيات التدقيق الداخلي والأطر التنظيمية ذات الصلة. ومن خلال رفع مستوى الخبرة في هذا المجال، يسهم البرنامج في التأهيل المهني الشامل للمدققين الشرعيين الداخليين

مذكرة تفاهم بين اتحاد مصارف الإمارات وشركة بينانس

تمثل مذكرة التفاهم بين اتحاد مصارف الإمارات وبينانس علامة فارقة في القطاع المالي وسلسلة (البلوكتشين)، وعلى الالتزام بتعزيز التعاون والابتكار في مجال العملات الرقمية وتكنولوجيا البلوكتشين.

ويهدف اتحاد مصارف الإمارات وبينانس إلى استكشاف فرص النمو والتطور المتبادل في مجالات مثل الأصول الرقمية وحلول سلسلة (البلوكتشين) والابتكار في مجال التكنولوجيا المالية. وسيمكن هذا التعاون الطرفين من الاستفادة من نقاط القوة والخبرة الخاصة بكل منهما لدفع عجلة التقدم في القطاع المالي.

وتشمل الأهداف الرئيسية لمذكرة التفاهم المبادرات المشتركة وتبادل المعرفة والامتثال التنظيمي وتطوير أطر عمل لتعزيز الاستخدام المسؤول والآمن للعملات الرقمية في دولة الإمارات.

وتؤكد هذه الشراكة على التزام دولة الإمارات بتبني التقنيات الناشئة وترسيخ مكانتها كمركز عالمي للابتكار في مجال التكنولوجيا المالية وسلسلة الكتل(البلوكتشين). ويمهد تعاون اتحاد مصارف الإمارات وبينانس في تطوير الخدمات المالية في العصر الرقمي الطريق لتعزيز الكفاءة والأمان وسهولة الوصول في القطاع المالي.

جلسة استماع علنية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية "عملية اتخاذ القرار الشرعي"

عقد اتحاد مصارف الإمارات بالتعاون مع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) وجمعية مصارف البحرين، جلسة استماع عامة حول مسودة معيار الحوكمة الخاص بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بشأن "عملية اتخاذ القرار الشرعي" في 10 أكتوبر 2023

وهدفت جلسة الاستماع العلنية إلى معرفة وجهات نظر أصحاب المصلحة في الصناعة المالية الإسلامية في شكل أسئلة وتوصيات وتعليقات واقتراحات سيجرى تقديمها إلى مجموعة العمل ذات الصلة ومجلس إدارة "أيوفي" للنظر فيها.

اجتماع بين اتحاد مصارف الإمارات والجمعية المصرفية الكورية

عُقد في 27 أكتوبر 2023، اجتماع بين المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات مع الرئيس الجديد للجمعية المصرفية الكورية والوفد الكوري المرافق له الذي حضر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة لاستعراض التوجهات والتطورات المالية الحالية والتعاون مع اتحاد مصارف الإمارات.

بحضور أكثر من 300 خبير، مؤتمر "مكافحة الاحتيال في الشرق الأوسط 2023"

أكد اتحاد مصارف الإمارات (الممثل والصوت الموحّد للمصارف الإماراتية)، فعالية الجهود التي تقوم بها دولة الإمارات في مكافحة الاحتيال المالي، مدعومةً بالعديد من المبادرات والتدابير التي ينفذها القطاع تحت توجيه وإشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الذي يتخذ خطوات استباقية لتطوير التشريعات والأنظمة وتوظيف التكنولوجيا المتقدمة بهدف الحد من حالات الاحتيال والكشف عنه.

جاء ذلك خلال مؤتمر مكافحة الاحتيال في الشرق الأوسط لعام 2023، الذي نُظم في دبي يومي 8 و9 مايو 2023 بحضور أكثر من 300 خبير ومتخصص من العاملين في هذا المجال، وشارك فيه اتّحاد مصارف الإمارات بصفة الشريك الاستراتيجي. وتأتي المشاركة في هذا المؤتمر السنوي الهام ضمن جهود الاتحاد لمساندة وتمكين البنوك الأعضاء لديه في بناء وتطوير نماذج أعمال تنافسية ومستدامة تدعم العملاء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر مكافحة الاحتيال وتوفير منظومة مصرفية ومالية آمنة وسلسة.

ناقش المؤتمر، الذي نُظم بالتعاون مع جمعية مدققي مكافحة الاحتيال المعتمدين (ACFE)، أبرز التحديات والمواضيع التي تواجه القطاع المصرفي والمالي في التعامل مع الاحتيال، خاصة في العصر الرقمي الذي يشهد تنامياً ملحوظاً لمستوى وأنواع الاحتيال التي تشكل تهديداً للمؤسسات المالية والمصرفية ولعملائها من الأفراد والمؤسسات.

وتعتبر دولة الإمارات سباقة في الامتثال للتشريعات والنظم الخاصة بمكافحة الاحتيال وفي الجهود المبذولة في رفع مستوى الوعي حول مخاطر الاحتيال وتوفير التدريب والدعم لكافة العاملين في البنوك لتحسين معرفتهم ومهاراتهم في الوقاية من الاحتيال والكشف عنه.

وشارك في مؤتمر مكافحة الاحتيال في الشرق الأوسط 2023 نخبة من الخبراء والمسؤولين رفيعي المستوى. حيث ضمت قائمة المتحدثين الرئيسيين سعادة مريم محمد الأميري الوكيل المساعد لقطاع الإدارة المالية الحكومية في وزارة المالية، وهالة بوعلوان، المحامية الخبيرة في مجالات الامتثال والجرائم المالية واستشارات الحوكمة والتدريب، ونينا شيك، رائدة الأعمال والكاتبة المتخصصة في الذكاء الاصطناعي ومؤلفة كتاب "التزييف العميق"، الذي صدر العام الماضي (2022) ويتناول أبرز الظواهر والجرائم التي تعتمد على التقنيات المتطورة.

سويفت

اجتماع الجمعية العمومية السنوية لمجموعة مستخدمي سويفت في الإمارات العربية المتحدة

عقدت مجموعة مستخدمي سويفت في الإمارات العربية المتحدة جمعيتها العمومية السنوية لعام 2023 في 16 مايو 2023. وترأس الاجتماع رئيس مجلس إدارة مجموعة مستخدمي "سويفت" في الإمارات العربية المتحدة - المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات.

وناقش المشاركون آخر مستجدات سويفت ذات الصلة بالقطاع المصرفي في دولة الإمارات العربية المتحدة وتقييم التقدم المحرز في خطة عمل اللجنة التوجيهية لمجموعة مستخدمي سويفت في الإمارات العربية المتحدة ومجموعة الأعضاء الوطنية لعام 2023 واستعرضوا الإجراءات والاستراتيجيات الجماعية اللازمة لتحسين أداء الدفع وتعزيز نظام مصرفي قوي وفعال وآمن في دولة الإمارات العربية المتحدة ومشاركة المصارف الأعضاء في مؤتمر سايبوس 2023 - المؤتمر السنوي الذي تنظمه سويفت للصناعة المالية العالمية والذي من المقرر عقده في سبتمبر 2023 في تورونتو كندا والذي يجمع المؤسسات الكبرى ومقدمي التكنولوجيا لمناقشة أحدث التطورات والتقنيات وعرضها. ووقع الاختيار على 3 أعضاء من مستخدمي سويفت في الإمارات العربية المتحدة لحضور مؤتمر سايبوس في تورونتو لهذا العام.

وافق أعضاء مجموعة مستخدمي سويفت (الإمارات العربية المتحدة) على محضر الاجتماع الأخير الذي عقد في 10 يونيو 2022 واستعرضوا الأنشطة والنتائج خلال عام 2022 ووافقوا على موازنة عام 2023 والقوائم المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

وأكدت الجمعية العمومية السنوية مجددًا على أهمية المبادرات التي اتخذتها اللجنة التوجيهية لمجموعة مستخدمي سويفت في الإمارات العربية المتحدة لمواكبة أحدث التوجهات في القطاع المصرفي وتحسين عمليات الدفع وتعزيز كفاءة وأمان التحويلات المصرفية. كما حث الاجتماع المصارف على الاستفادة من الخطوات التي يتخذها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي لتلبية متطلبات أصحاب المصلحة، وتحديدًا فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي والابتكار والمرونة والأمن لتعزيز حلول الدفع المبتكرة والآمنة.

خلال الاجتماع، أطلع المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات الأعضاء على لمحة من تقرير مراقبة الدولة العالمية لعام 2022 الصادر عن سويفت وسلط الضوء على مكانة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تواصل تحسين تصنيفها عامًا بعد عام حيث وصلت الآن إلى المركز 16 إلى 29 مقارنة بالمركز 33 إلى 36 سابقًا

اجتماع رؤساء سويفت

حضر المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات، رئيس مجموعة مستخدمي سويفت (الإمارات العربية المتحدة)، اجتماع رؤساء سويفت الذي عقد في 17 سبتمبر 2023

مركز سويفت التعليمي (برنامج تدريبي)

أجرى اتحاد مصارف الإمارات برنامجيه التدريبيين الخامس والسادس (دفعتين) حول موضوع "طريقك إلى شهادة قواعد للخصوصية العابرة للحدود ايزو20022- + اختبار الشهادة" بالتعاون مع مكتب سويفت في دبي في مايو 2023، افتراضيًا باستخدام برنامج ميكروسوفت تيمز. وبلغ عدد المسجلين في الدفعتين الأولى والثانية 40 عضوًا.

نفذ اتحاد مصارف الإمارات الدورة الثالثة من برنامجه التدريبي في أكتوبر 2023 حول موضوع "طريقك إلى اختبار شهادة الآيزو20022- المدفوعات والإبلاغ عبر الحدود+ (CBPR+)" وذلك بالتعاون مع سويفت افتراضيًا عبر مايكروسوفت تايمز. وبلغ عدد الحضور المسجلين في الدفعة الثالثة 24 مشاركًا.

ونفذ البرنامج التدريبي الأول والثاني في الربع الأول من عام 2022، والبرنامج التدريبي الثالث في الربع الثاني من عام 2022، ونُفذ البرنامج التدريبي الرابع في الربع الرابع من عام 2022

الاجتماع الرابع للجنة التوجيهية لمجموعة مستخدمي سويفت ومجموعة الأعضاء الوطنيين - مكتب سويفت دبي:

عقدت اللجنة التوجيهية لمجموعة مستخدمي سويفت ومجموعة الأعضاء الوطنيين في الإمارات العربية المتحدة اجتماعها الرابع لعام 2023 لتقييم التقدم المحرز والتحديات والتخطيط للعام المقبل. وقد ترأس الاجتماع المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات رئيس مجموعة مستخدمي سويفت في الإمارات العربية المتحدة.

ووافق الاجتماع على الميزانية السنوية لمجموعة مستخدمي سويفت لعام 2024 وصادق على تعيين مدققي الحسابات لعام 2024. كما استعرض الأعضاء أيضًا أنشطة مجموعة مستخدمي سويفت لعام 2023 بما في ذلك المؤتمر السنوي لمجموعة مستخدمي سويفت لعام 2023 واجتماعات رؤساء سويفت التي عقدت في سبتمبر 2023 ووافقوا على خطة العمل لعام 2024

إصدارات خاصة

يوم المرأة العالمي

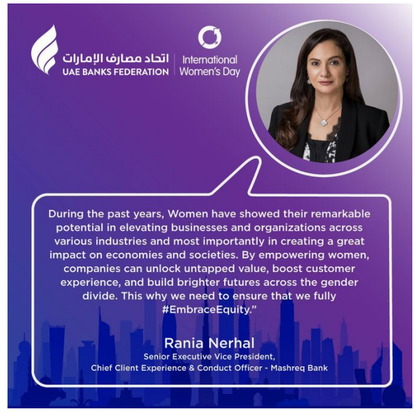

مقابلة صحيفة البيان – 3 صفحات (5 يونيو 2023)

السوق المحلي | البيان | 21
الاثنين 15 ذو القعدة 1444 | 05 يونيو 2023 | العدد 15686

المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات لـ«البيان»:

المعاملات المصرفية الرقمية في الإمارات ضمن الأعلى عالمياً

جمال صالح:

- التحول الرقمي يرفع الطلب على الوظائف المصرفية والمالية الجديدة
- توفير أفضل الخدمات للعملاء في بيئة مصرفية موثوقة وآمنة
- 3.7 مليارات درهم استثمارات البنوك المحلية في التقنيات الرقمية

دبي-وائل اللبابيدي

قال جمال صالح المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات: إن تسارع التحول الرقمي في الإمارات يسهم في توفير الكثير من الوظائف الجديدة في القطاعين المصرفي والمالي وتطوير طبيعة بعض الوظائف الحالية في القطاعين. وتوقّع صالح في حوار مع «البيان» أن تزداد الحاجة إلى خبراء التكنولوجيا المالية من أجل تقييم الشراكات وتحديد الاتجاهات الناشئة وتوجيه البنوك في تنفيذها حلول التكنولوجيا المالية لتعزيز القدرة التنافسية وتحسين تجربة العملاء، مشيراً إلى أن المعاملات المصرفية الرقمية في الإمارات تصل اليوم إلى أكثر 95% من إجمالي المعاملات المصرفية، وهي من أعلى المعدلات في العالم، وفيما يلي نص الحوار:

الذكاء الاصطناعي

ما الوظائف التي ستحتاجها البنوك في المرحلة المقبلة ولماذا؟

في الوقت الذي يزداد فيه الحديث عن استخدامات وتأثيرات التقنيات المتطورة والذكاء الاصطناعي، لا بد من الإشارة إلى أن هذا التوجه وهذه النقاشات ليست جديدة في القطاع المصرفي والمالي، بل بدأت منذ سنوات، حيث نشهد تنامياً في الطلب على الخدمات الرقمية، الأمر الذي دفع القطاع المصرفي في دولة الإمارات لتسريع وزيادة جهوده في تطوير وتوظيف الحلول الرقمية من أجل توفير أفضل الخدمات للعملاء في بيئة مصرفية آمنة وموثوقة.

وأشير هنا إلى أن البنوك المحلية استثمرت أكثر من 3.7 مليارات درهم خلال السنوات الخمس الماضية في هذا المجال، وقامت بتحديث البنية التحتية التقنية وتحسين واجهات برمجة التطبيقات والحوسبة السحابية وتحسين القنوات الرقمية. وتعتقد أن تسارع التحول الرقمي بشكل عام، وفي القطاع المصرفي والمالي بشكل خاص، يسهم في توفير الكثير من الوظائف الجديدة وتطوير طبيعة بعض الوظائف الحالية.

الأجهزة الذكية

كيف أثرت عملية التحول الرقمي على المعاملات المصرفية الرقمية؟

أسهمت رحلة التحول الرقمي، والتي تمّت تحت إشراف وتوجيه مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، بلا شك في زيادة الاعتماد على الخدمات المصرفية الرقمية، حيث تصل نسبة المعاملات المصرفية الرقمية إلى أكثر من 95 % من إجمالي المعاملات المصرفية وهي من أعلى المعدلات في العالم، كما تصل نسبة الخدمات المقدمة عبر الأجهزة الذكية إلى أكثر من ذلك ويناهز بعضها 100%، حيث تشهد نسبة الاعتماد على القنوات الرقمية تزايداً مستمراً.

تأهيل الكوادر

كيف تقوم البنوك بتهيئة رأس المال البشري للتكيف مع متطلبات العمل الجديدة في القطاع؟

بالفعل فإن التحول الرقمي في البنوك دفع القطاع المصرفي والمالي مثل خبراء تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي منه، للاستثمار في تأهيل رأس المال البشري، خاصة الإماراتي منه، لمواكبة متطلبات التحول ووضع الحلول المناسبة وتوظيف التكنولوجيا بشكل مبتكر، حيث قامت باستقطاب وتأهيل وتدريب الكوادر التي يتطلبه العصر الرقمي مثل مصممي ومهندسي وعلماء البيانات.

ومع زيادة التوجه للحلول الرقمية، يمكن الإشارة إلى بعض الوظائف التي يتوقع أن يزداد الاعتماد والطلب عليها في القطاع المصرفي والمالي مثل خبراء تحليل البيانات والذكاء الاصطناعي وخبراء التعلم الآلي بهدف الاستفادة من البيانات الهائلة في تحسين إدارة المخاطر وتسريع العمليات وتعزيز تجارب العملاء وتطوير الخدمات المالية والمصرفية للأفراد والمؤسسات والتسويق وخدمة العملاء.

ونتوقع أن تزداد الحاجة إلى خبراء التكنولوجيا المالية من أجل تقييم الشراكات وتحديد الاتجاهات الناشئة وتوجيه البنوك في تنفيذها حلول التكنولوجيا المالية لتعزيز القدرة التنافسية وتحسين تجربة العملاء.

كذلك، فإن ارتفاع المخاطر السيبرانية يعزز الاعتماد على الأخصائيين في الأمن السيبراني لحماية بيانات العملاء والحماية من الهجمات السيبرانية بشكل عام، وضمان الامتثال للمعايير والنظم واللوائح المحلية والعالمية.

ومع اكتساب تقنية البلوكتشين قبولاً أوسع، نتوقع زيادة حاجة القطاع إلى المتخصصين في هذه التقنية لتطوير وتنفيذ حلول للمعاملات الآمنة والشفافة والعقود الذكية والتحقق من الهوية.

ولا شك أن التركيز على الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية سيدفع البنوك إلى زيادة الاهتمام بتوظيف خبراء لتقييم العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة لمختلف جوانب العمل المصرفي، ووضع استراتيجيات تتماشى مع مفاهيم الاستثمار والتمويل المستدام، وقد بدأت البنوك في التركيز على هذه الجوانب خلال الفترة الماضية.

ورغم التطور التكنولوجي والاعتماد على الحلول الرقمية، ستظل الخبرة البشرية مهمة للغاية في تقديم الاستشارات المالية والاستثمارية المباشرة وخدمة العملاء والامتثال التنظيمي للوائح والمعايير والقوانين والشفافية والحوكمة وإدارة المخاطر. ويمكن القول إن الوتيرة السريعة للتقدم التكنولوجي وتنامي متطلبات العملاء ستؤدي إلى تغيير طبيعة العديد من الوظائف الحالية أيضاً بحيث تتطلب هذه الوظائف أهمية مواكبة التطور التكنولوجي وتطوير المواهب والقدرات للعاملين.

استقطاب المواهب

كيف أثرت التقنيات الحديثة – وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي - على عملية التوظيف في البنوك؟

تسهم التقنيات الحديثة في تحسين عملية التوظيف في القطاع المصرفي والمالي، وتذليل السبل التي تقوم بها البنوك في استشراف وتوقع المتطلبات واستقطاب المواهب والخبرات وتقييمها مثل القدرات الواسعة والدقيقة لهذه التقنيات في البحث عن المرشحين المناسبين في العديد من المنصات الرقمية لتحديد المرشحين المحتملين بناء على معايير محددة، وفحص وتحليل السير الذاتية بكفاءة، وتحديد المهارات والخبرات والمؤهلات، إضافة إلى ذلك، فإن روبوتات المحادثة والمساعدين الافتراضيين المدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي تستطيع التعامل مع المتقدمين للوظيفة المرشحين والإجابة عن الأسئلة المتداولة وتقديم معلومات حول فرص العمل والمتطلبات وإجراءات التقديم.

تحليل البيانات

ويمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في تحليل كميات هائلة من البيانات لتحديد الاتجاهات المتعلقة بالتعيينات الناجحة وأداء الموظفين، وتقييم القدرات المعرفية للمرشحين والمهارات أو تحليل نتائج هذه التقييمات، الأمر الذي يدعم إدارات التوظيف والموارد البشرية في اتخاذ قرارات تعتمد على البيانات وعلى تحسين استراتيجيات التوظيف.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التقنيات المتطورة والذكاء الاصطناعي يمكن أن يلعبا دوراً مهماً في البرامج التدريبية للموظفين الجدد، كما يمكنها تحسين أدوات تقييم رضا الموظفين وتحديد الجوانب التي تتطلب التطوير وتقديم توصيات لتعزيز أداء العاملين. ورغم الفوائد الكبيرة التي توفرها التقنيات الحديثة، فإن العنصر البشري يعتبر أساسياً لضمان عمليات توظيف أمثل.

الذكاء الاصطناعي

هل يمكن أن يكون موظفو البنوك أكثر عرضة لفقدان وظائفهم في المرحلة المقبلة بسبب الذكاء الاصطناعي؟

من المهم الإشارة إلى أن أي تطور تكنولوجي يسهم في ثلاثة اتجاهات أساسية فيما يتعلق بالوظائف في مختلف القطاعات، وهذه الاتجاهات هي أولاً: انتفاء الحاجة لبعض الوظائف، وثانياً: تغيير طبيعة بعض الوظائف، وثالثاً: خلق فرص وظيفية جديدة. ولقد شهدنا هذه التحولات مع تبنينا الكثير من التقنيات خلال العقود الماضية مثل التأثير الكبير لاستخدامات الكمبيوتر بحد ذاته على مجالات العمل المختلفة.

ولأن القطاع المصرفي كان رائداً في تبني التطورات التكنولوجية والتقنيات الحديثة، فقد قامت المؤسسات المصرفية والمالية الأعضاء في اتحاد مصارف الإمارات، وما زالت تقوم حتى الآن، بإعادة وترقية تأهيل الموارد البشرية التي كانت تعمل في المجالات التي أصبحت التقنيات تقوم بها بشكل كبير، بحيث تكون هذه الكوادر البشرية مؤهلة وقادرة على القيام بمهام أخرى والتدرب على الاستفادة من هذه التقنيات لزيادة قدرات العاملين في أداء مهامهم، وبالتأكيد فإن اكتساب مهارات جديدة هو أمر أساسي لكل العاملين لمواكبة المتطلبات المتغيرة.

وكما أوردت في حديثي سابقاً، هنالك الكثير من الوظائف الجديدة التي يوفرها التحول الرقمي وتوظيف التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي. وأود هنا التركيز على الأهمية التي يوليها اتحاد مصارف الإمارات لبرامج تدريب وتأهيل العاملين في القطاع المصرفي وخاصة الشباب الإماراتي منهم، وذلك تحت الإشراف المباشر لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وبالتعاون مع كافة البنوك الأعضاء في الاتحاد، الأمر الذي يسهم في تعزيز الأداء وتحسين تجارب العملاء في الوقت نفسه الذي يسهم في الاستفادة من قدرات العاملين ومواكبة التطورات المتسارعة.

تحسين الإنتاجية

كيف يمكن أن تساعد أدوات الذكاء الاصطناعي مثل «تشات جي- بي- تي» موظفي البنوك في تحسين أدائهم وإنتاجيتهم؟

لا يمكنني التعليق على تطبيق بعينه، ولكني أقول وكما أسلفت إن توظيف التقنيات المتطورة مثل الذكاء الاصطناعي يسهم في تعزيز قدرات العاملين للقيام بمهامهم، وتختلف كيفية ذلك التعزيز حسب عوامل كثيرة منها توجه المؤسسات التي يعملون فيها ومدى اعتمادها على التقنيات، وطبيعة المهام التي يقوم بها العاملون.

خطط التوطين

هل يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في زيادة نسبة التوطين في القطاع المصرفي؟

نعم، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً في زيادة التوطين في القطاع المصرفي من خلال تسهيل تنمية المهارات وتحسين الكفاءة وتوفير الفرص للمواهب، وبتماشى ذلك مع تطوير قدرات مختلف العاملين في القطاع المصرفي والمالي.

ونرى أن ذلك يدعم جهود اتحاد مصارف الإمارات في جهوده في دعم تعزيز برامج التوطين، حيث اعتمدنا خطة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي التي تستهدف توظيف 5000 مواطن حتى العام 2026 وهو ما يعزز قاعدة المواطنين العاملين في البنوك وشركات التأمين، وقام أعضاء الاتحاد بوضع خطط تدريب متطورة وبعيدة الأمد تستهدف توفير الظروف الملائمة لتأهيل قيادات المستقبل في القطاع المصرفي والمالي.

وأرى أن توظيف الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في تطوير برامج تدريب مخصصة لتطوير مهارات العاملين ومساعدتهم على اكتساب المعارف والخبرات في عدة مجالات مثل تحليل البيانات والأمن السيبراني والخدمات المصرفية الرقمية. كذلك يمكن أن يدعم توظيف التقنيات المتطورة في تحديد المرشحين ذوي الإمكانات والقدرات المناسبة لمختلف وظائف القطاع المصرفي والمساعدة في تصميم برامج تأهيل لتطوير قادة المستقبل في القطاع المصرفي، فضلاً عن برامج التوجيه والإرشاد المهني، وتوفير بيئة تعزز تطوير المواهب الإماراتية وتزويدها بالمهارات والموارد والفرص اللازمة للازدهار في القطاع المصرفي الذي يتميز بشراسع التطور.

أكد جمال صالح أن عدد العاملين في مصارف الإمارات يتجاوز 35 ألفاً من الكفاءات المصرفية والمالية، مشيراً إلى وجود إقبال كبير على العمل في القطاع المصرفي في الوقت الراهن، بالإضافة إلى إقبال العاملين الحاليين على برامج التدريب والتأهيل لمواكبة التطورات في القطاع ومنها التقنيات المتطورة.

وأضاف: «ولا شك أن قدرة دولة الإمارات على استقطاب أفضل الكفاءات والمواهب من مختلف أنحاء العالم، وتأهيل وتدريب الكوادر المواطنة أسهم في ترسيخ مكانة الدولة كممرّ مالي ومصرفيّ رائد في المنطقة وفي العالم، حيث أصبحت تعتبر ضمن أفضل7 مراكز مالية على مستوى العالم».

ويقوم اتحاد مصارف الإمارات بدور مهم في دعم تأهيل وتدريب العاملين في القطاع المصرفي في مختلف المجالات، حيث تضم أجندة الاتحاد الكثير من الدورات وورش العمل التي تركز على تطوير القدرات ومواكبة التطورات للعاملين في القطاع المصرفي، كما قام الاتحاد بتأسيس مراكز تدريب متخصصة ورائدة بالتعاون مع كبرى المؤسسات العالمية المتخصصة مثل سويفت.

35 ألفاً من أصحاب الكفاءات في مصارف الإمارات

أكد جمال صالح أن عدد العاملين في مصارف الإمارات يتجاوز 35 ألفاً من الكفاءات المصرفية والمالية، مشيراً إلى وجود إقبال كبير على العمل في القطاع المصرفي في الوقت الراهن، بالإضافة إلى إقبال العاملين الحاليين على برامج التدريب والتأهيل لمواكبة التطورات في القطاع ومنها التقنيات المتطورة.

وأضاف: «ولا شك أن قدرة دولة الإمارات على استقطاب أفضل الكفاءات والمواهب من مختلف أنحاء العالم، وتأهيل وتدريب الكوادر المواطنة أسهم في ترسيخ مكانة الدولة كممرّ مالي ومصرفيّ رائد في المنطقة وفي العالم، حيث أصبحت تعتبر ضمن أفضل7 مراكز مالية على مستوى العالم».

ويقوم اتحاد مصارف الإمارات بدور مهم في دعم تأهيل وتدريب العاملين في القطاع المصرفي في مختلف المجالات، حيث تضم أجندة الاتحاد الكثير من الدورات وورش العمل التي تركز على تطوير القدرات ومواكبة التطورات للعاملين في القطاع المصرفي، كما قام الاتحاد بتأسيس مراكز تدريب متخصصة ورائدة بالتعاون مع كبرى المؤسسات العالمية المتخصصة مثل سويفت.

مقابلة مع صحيفتي البيان والاتحاد

القطاع المصرفي بالدولة الأسرع إقليمياً في إطلاق البنوك الرقمية

تقود الإمارات المنطقة نحو التحول إلى القطاع المصرفي الرقمي، حيث وضعتها مؤشرات مختصة بمقدمة الد...

www.albayan.ae

البيان

الاتحاد

الإمارات

الاقتصاد

www.alittihad.ae

مبادرات «المركزي» أسهمت في تعزيز قوة ومتانة القطاع المصرفي واستقراره

توفير السيولة والسياسة النقدية التيسيرية عززا دور القطاع المصرفي بالدولة

البنية الرقمية

الاقتصاد الإماراتي والتنظيمية يعلن عام التنظيمية والرقابية الحوافز والتحديات

ناصر العوضي

هناء الرستماني

"المصارف الوطنية .. جهود رائدة في التمويل المستدام" - مقال في صحيفة الخليج

اقتصاد رياضة ثقافة منوعات رأي الصحة فيديوهات تقنية

أخبار الدار / أخبار من الإمارات

مبادرات استراتيجية للحياد المناخي قبيل «كوب 28»

البنوك الوطنية.. جهود رائدة في التمويل المستدام

20 سبتمبر 2023 00:26 صباحاً

قراءة 5 دقائق

استمع

تواصل البنوك الوطنية جهودها الرائدة على الصعيدين، المحلي والإقليمي، لتعزيز التمويل المستدام وإطلاق مبادرات داعمة للحياد المناخي، بما يتماشى مع رؤية حكومة دولة الإمارات الرامية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام ومبادراتها الاستراتيجية لتحقيق الحياد المناخي بحلول 2050، والتزامها مع الاستعدادات لاستضافة مؤتمر الأطراف في اتفاقية

إنشاء وحدة لتسوية المنازعات المصرفية والتأمينية لدى المصرف المركزي - الإمارات - صحيفة الخليج

مقال المدير العام في جريدة الخليج - تطوير قطاع التمويل المستدام

التمويل المستدام

الخليج

التمويل المستدام

ملحق خاص | الخميس 19 أكتوبر 2023م

www.alkhaleej.ae

@alkhaleej @alkhaleej.ae

الإمـارات... تطور قطاع التمويل المستدام

الحكومة تقدم نماذج تنظيمية، وتقطع أشواطاً في تقديم حلول مصرفية مستدامة

جمال صالح

المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات

لمحة موجزة عن أنظمة التمويل المستدام في دولة الإمارات العربية المتحدة

2019، وهي تضم الوزارات والهيئات التنظيمية والبورصات لتشجيع اعتماد التمويل المستدام على المستوى الوطني بما يتماشى مع التكاثيف بأبعد لعام 2015 بشأن تغير المناخ. وشرعت المجموعة عدداً من المبادئ التوجيهية بشأن التمويل المستدام في عام 2020، تداول إرشادي لتنفيذ وجهة المأمومات لاستدامة للسلع بين الركيزات الثلاثة الإماراتية، بما يدعم مرونة الاقتصاد الوطني.

وأكدت الحكومة الدور الفني، أنها ستقوم بإصدار مبادئ مقترحة في شهر ديسمبر كتداول إرشادي للإفصاحات المتعلقة بالاستدامة من قبل الجهات والشركات التي تقدم تقاريرها بهذا الخصوص.

بالتزاوي مع ذلك، أزمت هيئة الأوراق المالية والسلع في عام 2020 الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دبي المالي أو سوق أبوظبي المالي، تقديم تقارير عن الاستدامة كل عامين بما في ذلك كيفية تأثير عملياتها بشكل إيجابي في المجتمع والاقتصاد المحلي بما يتماشى مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية ومتطلبات الحوكمة.

وفي الوقت ذاته، سلط المصرف المركزي الضوء على تشكيل لجنة رفيعة المستوى معنية بالتمويل الأخضر والاستدام في مراجعة الإجراءات التنظيمية وتعاونها، وقال إنه يعمل على دمج الاستدامة عبر عدة جهات من المصرف المركزي والتأمين إلى السياسة النقدية والاستقرار المالي.

هذه التدابير مجتمعة ستضع حدوداً طويلة لحجم ما يمكن أن تحققه الشركات.

وحققت الدولة تقدماً في التنسيق بين مختلف الجهات الوطنية لاستخدام المعلومات المالية على نطاق واسع.

لاحق من هذا العام، وقد أعلنت الرئاسة الإماراتية لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين "إعلاء تمويل المناخ" بأحد رئاسة أعمال الأجندة التي تحظى بالأولوية في أعمال القمة، إلى جانب تصريح لتحويل العائد، وضمان السيولة اللائمة، والمساعدة في تحسين مستويات الحياد وسبل العيش.

وقال راي: "يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبارها الدولة المضيفة لمؤتمر الأمم المتحدة للتغير بتغير المناخ "كوب 28" في عام 2023، أن تساعد في تحقيق نمو أسواق رأس المال الأخضر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتركزها من خلال بناء القدرات المحلية، وتحديد الأهداف، وتشجيع الإفصاح، وطرح السياسات التي تجذب كلاً من المصدرين والمستثمرين ذوي التصنيف الأخضر والتمويل المناخي".

وقال جمال صالح، المدير العام لاتحاد مصارف الإمارات: إن التمويل المستدام أصبح الـ أهمية كبيرة في العقد الثاني اليوم. وأضاف: "إن الدور الاستثنائي للقطاع المصرفي العالمي في معالجة تغير المناخ من خلال مبادرات التمويل الأخضر والإجراءات للتعاطف بالتأثير يعد عاملاً حاسماً في تمكين حاسماً مستقبل مستدام".

وقال صالح: إن الاتحاد هو الصوت الموحد لقوات الإمارات العربية المتحدة ومجتمعها والترابط بالاستدامة على المستوى الإقليمي، مع التركيز على التمويل الإسلامي المستدام.

وقد الصب التركيز على هذه القضية إشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة واعتماد الإمارات العربية المتحدة لاعتماد مستدام لدولة الإمارات، وكذلك التعاون مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

وفي المستوى العالمي، قادت الأمم المتحدة تحالف الخدمات المصرفية ذات الصلة بالمناخ، وهو تحالف يضم العديد من البنوك الكبرى، وفي دولة الإمارات فعالة في دفع جهود الحكومة المالية والاجتماعية والتمويل الأخضر بما يتماشى مع مساعي دولة الإمارات لتعزيز البيئة الاستثمارية الصحية الجاذبة للمستثمرين في دولة الإمارات.

ووفقا لتقارير حديثة صادرة عن مصرف الإمارات المركزي، فإن دولة الإمارات

مقال المدير العام في جريدة الاتحاد "مواجهة غسل الأموال أولوية لدى البنوك العاملة بالدولة "

جمال صالح مدير عام اتحاد المصارف لـ« الاتحاد »:

مواجهة غسل الأموال أولوية لدى البنوك العاملة بالدولة

منهجية العمل في المصارف تعزز الثقة بالقطاع وتدعم مكانة الإمارات كمركز مالي عالمي

يوسف البستنجي (أبوظبي)

يلتزم القطاع المصرفي في الإمارات بأفضل الممارسات العالمية في مجال حماية واستقرار أصوله، ويتفق بشكل دقيق التعليمات والقرارات الصادرة عن مصرف الإمارات المركزي، ويطبق المعايير المعلومية ومنها العمل الذي تعزز الثقة بالقطاع، وتدعم مكانة دولة الإمارات كمركز مالي إقليمي وعالمي ذي أهمية كبيرة للنظام المالي الدولي، بحسب جمال صالح مدير عام اتحاد مصارف الإمارات.

وأكد صالح، في تصريح خاص لـ «الاتحاد»، أمس، أن القطاع المصرفي الإماراتي يعمل باستمرار على تطوير البنية التحتية التكنولوجية، ويوفر أشكال الدعم والتدريب المستمر كافة، للكوادر البشرية لتقديم منتجات مصرفية عالمية المستوى تحقق بيئة العملاء في أبعد العالم كافة.

وأكد أن جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعتبر من الأولويات القصوى لدى البنوك كافة العاملة بالإمارات، مبيناً أن جميع البنوك في الإمارات اعتمدت كوادر بشرية متخصصة وأسست لديها أقسام مستقلة، وتملك الأدوات اللازمة للتدقيق والتحليل الضروري لمحاربة ومكافحة الأموال المشبوهة.

وأكد صالح أن الاتحاد هو الصوت الموحد لدولة الإمارات العربية المتحدة والعمل بالتعاون مع أعضائه لدعم القطاع إشراف مصرف الإمارات العربية المتحدة بصفته الجهة المشرفة على هذا القطاع، وفق الأطر والمعايير المعتمدة لدولة الإمارات، وكذلك وفق التوجه الاستراتيجي للقطاع المصرفي في الإمارات.

وأوضح أن القطاع المصرفي في الإمارات يتمتع بالكفاءة والمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات والتحديات، وهو ما يؤكد قدرته على مواجهة أي تحديات مستقبلية، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي في الإمارات يتمتع بالقوة والمتانة، وهو ما يؤكد قدرته على مواجهة أي تحديات مستقبلية، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي في الإمارات يتمتع بالقوة والمتانة، وهو ما يؤكد قدرته على مواجهة أي تحديات مستقبلية.

وأكد صالح أن القطاع المصرفي في الإمارات يتمتع بالقوة والمتانة، وهو ما يؤكد قدرته على مواجهة أي تحديات مستقبلية.

وأكد صالح أن القطاع المصرفي في الإمارات يتمتع بالقوة والمتانة، وهو ما يؤكد قدرته على مواجهة أي تحديات مستقبلية.

القطاع المصرفي يعمل باستمرار على تطوير البنية التحتية التكنولوجية

جمال صالح

مذكرات إرشادية

صدر المصرف المركزي مذكرات إرشادية ومنهجيات لضمان امتلاك الشركات الخاضعة أنظمة رقابية فعالة تتماشى مع أفضل الممارسات في هذا المجال. واخلق العديد من الإجراءات في فبراير 2023 بشأن تعزيز الشفافية والإفصاح عن المعاملات ذات الصلة بالأنشطة المشبوهة، وتعزيز الرقابة على الأنشطة عالية المخاطر.

وجاء التقدم الكبير في الجهود المبذولة بدعم من تأكيد الاشراف السياسي لدولة الإمارات وقدرتها التقنية على تعزيز نظام مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

في ذلك زيادة مطردة في طلبات المساعدة الخارجية المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، تشمل التحقق من معاملات تمويل الإرهاب وغسل الأموال والتوقيعات عالية المخاطر.

كوادر متخصصة وأقسام تملك الأدوات اللازمة للتدقيق والتحليل

برغم تصنيف الإمارات، نظراً للإجراءات النوعية التي اتخذتها، الأمر الذي يعزز زيادة الدولة كمركز مالي عالمي جذاب للاستثمارات، ما يعتبر أيضاً مهماً يعزز مكانة دولة الإمارات كمركز مالي عالمي، ويزيد الثقة بالاقتصاد الوطني والقطاع المالي بالدولة. ويأتي ذلك نتيجةً لجهود كبيرة بذلتها السلطات المحلية والقطاع الخاص لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب خلال السنوات الماضية.

وكانت مجموعة العمل المالي قد أقرت في بيان صادر عنها في 24 فبراير 2023 أن دولة الإمارات حققت تقدماً كبيراً، بما

القطاع المصرفي يعمل باستمرار على تطوير البنية التحتية التكنولوجية جمال صالح

فيديو للتوعية بالاحتيال

أعد اتحاد مصارف الإمارات مقطع فيديو للتوعية بالاحتيال حول الحاجة إلى قراءة الرسائل المصرفية بعناية وعدم مشاركة كلمة المرور لمرة واحدة.

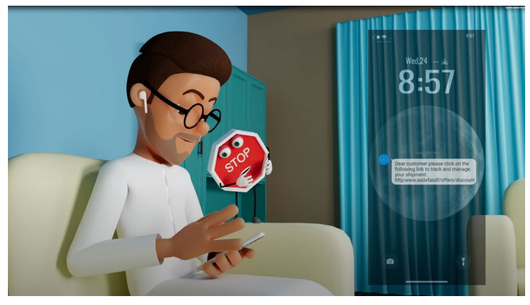

الحملة الوطنية للتوعية بالاحتيال: (مُعدة بأربع لغات)

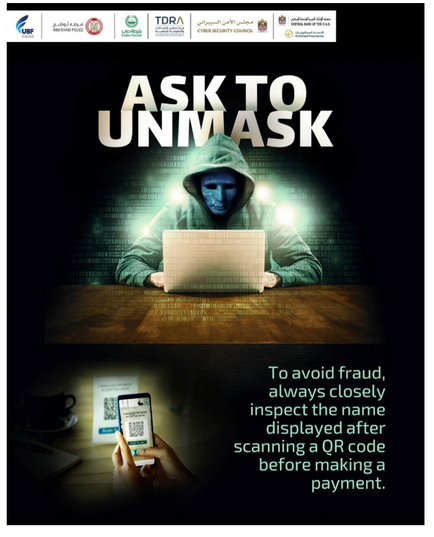

"تحقيق الرؤية" مقال في مجلة إم إيه أي فاينينس بتاريخ 1 سبتمبر 2023

COVER INTERVIEW

Fulfilling the Vision

Jamal Saleh Director General of the UAE Banks Federation, provides detailed insights into the main objectives, key concerns, the bold successes and the contribution that the proficiency of the UAE's banks and the Federation make to the establishment of the nation as a global financial hub

What is currently top-of-mind at the UAE Banks Federation?

As the sole representative and unified voice of UAE banks, we at UAE Banks Federation (UBF) are always guided by a major responsibility that is entrusted to the Federation, which can be summarised as enhancing the cooperation among UBF member banks to upgrade the banking sector for the benefit of the overall financial sector and the UAE national economy.

Our primary mandate is to fulfil UAE leadership's strategic vision of cementing the UAE's position as one of the forefront developed economies, as well as Central Bank of the UAE's objectives of ensuring that the UAE financial sector remains resilient and most compliant. This is achieved through driving the adoption of innovative practices and through the implementation of advanced solutions in the financial and banking sector to enable the members of the sector to play a vital role in socio-economic plans, meeting customer needs, as well as the protection thereof, placing human development requirements (especially the Emirati cadre), sustainability and compliance to local and international regulations at the centre of all efforts and initiatives.

UBF's 2023 strategy includes focused plans to advance sustainability and digital transformation to strengthen the position of the sector globally under Central Bank of the UAE's direct supervision. This strategy includes increasing Emiratisation, which is a top priority for us.

In addition to compliance, resilience and customer service, we continue to work with our member banks, under the guidance of Central Bank of the UAE, to foster and accelerate digitalisation efforts while contributing positively to the technical advancement of the financial sector.

We stay focused on promoting a conducive ecosystem to ensure that our banking sector is meeting the growing needs of all retail and institutional customers in a safe, convenient and seamless way. Doing so entails various campaigns and initiatives on the part of UBF, including raising awareness, training and upskilling, keeping pace with latest solutions and technologies, and regularly updating systems and practices that are in place to ensure members' adherence to rules and laws.

What are UAE banks doing to combat the proliferation of fraud in today's digital environment?

Digital interactions between banks and customers are becoming the primary mode

Jamal Saleh Director General of the UAE Banks Federation

30 MEAFINANCE

مقال المدير العام في صحيفة ذا ناشيونال "كيف تقوم دولة الإمارات ببناء قطاع مالي مستدام"

SUSTAINABLE FINANCE

OCTOBER 2023 Produced By MEDIA REPUBLIC In collaboration with the commercial department of The National

HOW THE UAE IS BUILDING A SUSTAINABLE FINANCE SECTOR

The nation leads by example on the regulatory front, taking steps to deliver sustainable banking solutions

Jamal Saleh, Director General of the UAE Banks Federation (UBF)

Sustainable finance has become a priority for the UAE. The nation has committed to decarbonising its economy, reducing greenhouse gases by up to a quarter by the year 2030, and achieving net-zero carbon emissions by 2050. Achieving these and other sustainable development goals will necessitate sustainable financing, or investments in line with environmental, social and governance (ESG) best practice.

"More than $30 trillion is required by 2050 in the Middle East, Southeast Asia, and Africa to enable the net-zero transition so the potential is huge," said Eukaze Rey, Managing Director and Partner at BCG. "However, most local green products are traded in distant markets, such as Frankfurt, London, Luxembourg, Stuttgart."

Thanks to green finance investments by public entities and sovereign wealth funds, the UAE has the capability and track to position itself as a leading marketplace for regional GSSS finance, with a focus on Islamic sustainable finance, he added.

The issue has come into focus as the UAE gears up to host COP28, the UN's annual climate change conference. The nation's COP28 presidency has described "listing climate finance" as a priority for the summit.

Jamal Saleh, Director General of the UAE Banks Federation (UBF), said sustainable finance has become immensely important in today's financial landscape. "The global banking sector's proactive role in addressing climate change through green finance initiatives and climate-related actions is a critical enabler for a sustainable future," he said.

"The federation is the unified voice of UAE banks and works with its members under the supervision of the UAE Central Bank (CBUAE) to deliver sustainable banking solutions in line with the UAE's sustainability targets as well as the United Nations' Sustainable Development Goals, Mr Saleh said.

At the global level, United Nations has spearheaded a Net-Zero Banking Alliance, an alliance comprising several major banks.

In the UAE, a key UBF initiative has been establishing a high-level ESG Steering Committee composed of UBF subject matter experts. The committee is instrumental in driving the efforts of ESG and green finance in line with the UAE's endeavours, to incorporate sustainability principles into management and operations, Mr Saleh said.

As energy supplies have become ever more valuable, investing in new, diversified energy sources is more rewarding and more crucial, said Sal Jafar, CEO, ESG Mena, a knowledge hub dedicated to the sector.

"It's essential that finance is truly sustainable, and greenwashing is unfortunately prevalent worldwide – a major barrier to securing a sustainable transition. However, regulators and corporations alike are working hard to address this malpractice by adding additional layers of scrutiny," he said.

In line with its efforts to lead the way on the energy transition, the UAE has been working to build a sustainable finance regulatory framework. Since the 2012 launch of the UAE Green Growth Strategy, which aims to build leadership in sustainable economic development, there have been several notable declarations and initiatives at both the federal and emirate levels. Both Dubai and Abu Dhabi issued sustainable finance declarations in 2016 and 2019, respectively.

At the federal level, the UAE Sustainable Finance Working Group (SFWG) was established in 2019. It brings together ministries, regulators and stock exchanges to encourage Continued on page 2

الخدمات المصرفية عبر الإنترنت والحماية من الاحتيال - 12 صفحة في صحيفة ذا ناشيونال

DIGITAL BANKING AND ONLINE FRAUD

UNDERSTANDING BANKING'S NEW CYBERSECURITY PARADOX

DIGITAL BANKING AND ONLINE FRAUD

FRAUD DETECTION AND PREVENTION ARE AT THE CORE OF RISK MANAGEMENT FOR BANKS IN THE UAE

As digital transactions, buy-now-pay-later (BNPL), and crypto payments continue to grow, preventing, detecting and investigating fraud is becoming more complex

DIGITAL BANKING AND ONLINE FRAUD

TIME OF TRANSFORMATION AHEAD FOR UAE BANKS

As the digital banking sector matures, a window of opportunity opens to redefine customer relationships – even as competition increases

Save. Win. Drive.

SECURE YOUR PRIVACY

Limit what you share online. The more information you share, the more you put yourself at risk of identity theft and fraud.

DANGER LURKS IN UNLIKELY FORMS. FOR INSTANCE, AN EMAIL IN YOUR INBOX.

DEFEAT CYBER THREAT WITH VIGILANCE AND SMART BANKING

KNOWLEDGE IS A SUPER-POWER

The UAE Banks Federation appreciates that awareness of risk is key to preventing fraud

A Smart Money Management Boot Camp for Gen Z

SMART AND SAFE BANKING

Gurcharan Chahra, Executive Vice President, Head of Fraud Prevention and Intelligence, Mashreq, has advice on protecting your money in the digital age

BUILDING A FUTURE-PROOF BUSINESS

Invest Bank is transforming its operations using digital technology

PUTTING PEOPLE FIRST

ADIB has the needs of its customers at its heart

A TEAM EFFORT KEEPS YOU SAFE

How Emirates NBD is keeping its customers secure from online fraud

MAKING THE MOST OF NEW TECHNOLOGY

NBF is right by your side in the changing world of banking

TACKLING DIGITAL BANKING AND ONLINE FRAUD

Dhruba Sen, Chief Risk Officer at United Arab Bank, looks at the best ways to use the risks

مقابلة مع جلف نيوز بتاريخ 16 يناير 2023

4 UAE NET ZERO BY 2050 - FOCUS ON BANKING Monday, January 16, 2023

UAE Net Zero target will be achieved before 2050: UAE Banks Federation

Promoting green projects and practices among customers, SMEs, suppliers and vendors to be part of the group's activities

By Suneeti Ahuja-Kohli

The vision for the UAE leadership to achieve net zero carbon emissions by 2050 will require a shift. However, like all other initiatives that have been announced and accomplished by our leadership, this goal too will be achieved well before 2050, says Jamal Saleh, Director General of UAE Banks Federation.

"Currently, green finance is still in the early stages in the UAE. There are a few green sukuks, and just a handful of banks who are involved in this space on a voluntary basis," says Saleh, adding, "However, I see this scaling up considerably; similar to the growth that we have seen in Islamic banking.

"We now have seven fully fledged Islamic banks in the UAE, four of which are featured among the top 20 global banks in terms of asset size. And, the UAE has established the first Islamic bank globally. Hence, I see the same replication, with green financing taking off well in the UAE."

Talking about the role of the banking industry in helping the UAE achieve net zero emissions, Saleh says, "There are three main channels through which our UBF member banks will be helping the economy achieve net zero emission targets. First, by fostering and promoting green projects. Second, promoting green practices among individual customers, SMEs, suppliers, and vendors. And, last, by measuring and efficiently managing every member bank's own carbon footprint."

Banks are stewards of economic transformation. And, our banking industry can play a seminal role in tapping significant opportunities in the UAE, in particular, and the region, in general.

There is a growing interest in projects with a strong Environmental, Social, and Governance (ESG) angle. In the first half of 2021, green financing linked to sustainability projects in the Middle East and North Africa (MENA) reached $6.4 billion, exceeding the amount raised through the whole of the year before, according to Bloomberg's H1-2021 Capital Markets League Table.

Shoring up support at the international level, the United Nations has convened a Net-Zero Banking Alliance that brings together a global group of banks. The group currently represents over 40 per cent of global banking assets, and are committed to aligning their lending and investment portfolios with net zero emissions by 2050. In the UAE, some UBF members have joined this UN-led alliance.

On the local level, UBF is creating a similar alliance with 10 of its largest member banks. "We have built a top-notch steering committee comprising subject matter experts, to drive our ESG endeavours, and a subpart of it will be targeting the environment and carbon footprint," says Saleh.

The starting point of this alliance will be measuring the footprint of each member bank and drawing plans on how UBF will help its member institutions reduce the carbon footprint.

Saleh says, "We plan to publish positive achievements for our member banks in the course of time. For now, there are three or four banks who are already publishing details on their carbon emissions and footprint in their annual reports, and in due course we expect this to become common for our UBF members.

By the way, this is how corporate governance was introduced in the UAE. Initially, only a few of our UBF members volunteered and introduced a section on corporate governance in their annual reports, but eventually it has become a norm for all."

Banks finance carbon-emitting businesses as well as projects that are linked to the decarbonisation of the economy. How effectively the industry addresses financed emissions can make a significant difference.

Saleh is highly optimistic that the UAE banking industry and UBF members would soon set a benchmark for the region and play seminal roles in helping the UAE economy achieve its net zero targets. "Once regulations are introduced, every UBF member will have a window to set their own targets, which will be done in consultation between members and UBF, of course under the oversight, directives and guidance from our regulator, the Central Bank of the UAE.

"UBF members will need to have plans on how they are going to manage the carbon footprint, and when."

Much like credit risk scores, green finance is expected to introduce a sort of covenant for customers and eventually will have a score for carbon footprint, notes Saleh.

"Customers will be expected to reduce and manage their carbon footprint over a time period."

According to PWC, green investments in six key GCC industries could have a profound impact by 2030, unlocking up to US$2 trillion in cumulative GDP contribution, creating more than one million jobs, and encouraging more foreign direct investment (FDI).

The upcoming COP28 meeting in the UAE, which is planned for this year, could also prove to be a pivotal moment for the banking industry in the UAE. Saleh expects a few initiatives that will pave way for green finance and set a timeline for achieving goals of net zero emissions.

"We have come a very long way in the past few years with our regulators, where everything is done hand in hand with clear regulators' guidance and oversight. We are consulting with all our partners — our primary partner being the Central Bank of the UAE, as well as the Ministry of Finance, Ministry of Economy, Ministry of Commerce, Ministry of Justice, and many others. And, I cannot see a better opportunity for us to drive transformation in a fast way than COP28."

The challenge for banks in the UAE, however, will be the extent of diversification within the country, and hence the scope of projects that qualify for green financing.

"There is a shift that has to happen in the UAE, says Saleh. "It will happen through awareness extended by the banking industry in educating its customers, and through the oversight and regulation by our Central Bank of the UAE. We know that they have done amazingly well on tough mandates before, and I am most confident that they will do as well on this front too."

> We have a top-notch steering committee comprising subject matter experts, to drive our ESG endeavours, and a subpart of it will target the environment and carbon footprint."
>
> **JAMAL SALEH**
> Director General,
> UAE Banks Federation

"كيف تقود بنوك الإمارات العربية المتحدة نمو التمويل المستدام" - مقال في بيزنس شيف في 30 أغسطس 2023

BusinessChief

News & Articles | Magazines | Reports & Whitepapers | Sectors | Events | Region

Article • Sustainability

How UAE banks are driving sustainable finance growth

By Kate Birch

August 30, 2023 • 6 mins

There has been a significant increase in green financing by UAE banks

Green financing and green-focused funds are proving popular for UAE banks in meeting sustainability commitments and helping the emirates achieve net zero

مقال في صحيفة الخليج تايمز بخصوص مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين

Khaleej Times

HOME / UAE / COP 28

COP28 in UAE: How banks are spearheading sustainability drive with $51 billion in green financing

Apart from financing, banks have been adopting innovative technologies and embracing digitisation to reduce their carbon footprints

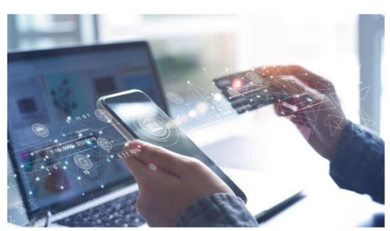

Published: Mon 20 Nov 2023, 6:32 PM

Last updated: Mon 20 Nov 2023, 11:18 PM

أعضاء اتحاد مصارف الإمارات

المصارف الوطنية

بنك أبوظبي الأول FAB First Abu Dhabi Bank
بنك أبوظبي التجاري ADCB
المصرف AL MASRAF
بنك دبي التجاري Commercial Bank of Dubai
بنك دبي الإسلامي Dubai Islamic Bank

بنك الإمارات دبي الوطني Emirates NBD
الإمارات الإسلامي EMIRATES ISLAMIC
المشرق mashreq
مصرف الشارقة الإسلامي SHARJAH ISLAMIC BANK
بنك الشارقة Bank of Sharjah

البنك العربي المتحد UNITED ARAB BANK
بنك الاستثمار Invest bank
بنك رأس الخيمة الوطني RAKBANK
CBI
nbf بنك الفجيرة الوطني First Bank of Fujairah

بنك أم القيوين NBQ
مصرف أبوظبي الإسلامي ADIB
مصرف الهلال al hilal bank
مصرف عجمان Ajman Bank
بنك الإمارات للاستثمار EMIRATES INVESTMENT BANK

المصارف الأجنبية

البنك العربي ARAB BANK
بنك مصر BANQUE MISR
CRÉDIT AGRICOLE
بنك برودا Bank of Baroda India's International Bank
BNP PARIBAS The bank for a changing world

HSBC
البنك العربي الافريقي الدولي arab african international bank
الخليجي al khaliji
ABK
BARCLAYS

HBL HABIB BANK حبيب بينك
Habib Bank AG Zurich
standard chartered
citi
بانک صادرات ایران Bank Saderat Iran

بنك الدوحة DOHA BANK
BANQUE BANORIENT FRANCE
UBL where you come first
IRAN
SNB

Deutsche Bank
ICBC
NB
GiB بنك الخليج الدولي
中国银行 BANK OF CHINA

بنك أوكي BOK International Bank إنترناشونال
الوطني NBK
NBB
مصرف التنمية الدولي International Development Bank

عضويّة خاصّة

Network International Payment Solutions
VISA
AMERICAN EXPRESS
afs

EDB مصرف الإمارات للتنمية Emirates Development Bank
Wio
Zand زاند
بنك المارية المحلي Al Maryah Community Bank International Payment Solutions
FERG مجلس مؤسسات الصرافة والتحويل المالي FOREIGN EXCHANGE & REMITTANCE GROUP